التعديلات الدستورية في الصحف المصرية

"دراسة في تحليل الخطاب الصحفي ٢٠١٩"

Constitutional Amendments in the Egyptian Newspapers
A Study on Press Discourse Analysis 2019

الباحثة/ آيات السيد محمد عبد الباقي ماضي

لدرجة الدكتوراه قسم الاعلام تحرير صحفي صحافة كلية الآداب – جامعة المنصورة

تحت اشراف

أ.د/ عبدالجواد سعيد ربيع

أستاذ الصحافة وعميد كلية الاعلام جامعة المنوفية

أ. م. د. منى طه محمد طه

أستاذ مساعد صحافة بقسم الإعلام - كلية الآداب- جامعة المنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

((فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض

كذلك يضرب الله الأمثال))

(سورة الرعد آية ١٧)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الدراسة:

عرفت الدساتير عندما أدركت الشعوب أهمية وجود إطار حاكم للعلاقات بين البشر داخل المجتمع الواحد تحل محل الأعراف والتقاليد الحاكمة للعلاقات في العصر القديم. وبالتالي يمكن تعريف الدساتير بأنها مجموعة القواعد التي تحدد الحقوق والواجبات للأفراد والدول في التجمعات البشرية. (١) وهي الكتب الحاكمة لكل دولة ومرجعها في كل أمر ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

(١) الأهرام، مقال للكاتب: أشرف محمود، بعنوان: "الدساتير تحترم لكنها ليست مقدسة!" ٢١ أبريل ٢٠١٩ ص١٠).

ويقصد بتعديل الدستور إضافة حكم أو أحكام جديدة أو حذف حكم أو أحكام قائمة في الدستور، وهذا يعني أن تعديل الدستور يكون بالإضافة أو الحذف، لتحقيق الاستقرار والثبات للقواعد الدستورية، الدستور هو القانون الأعلى، والدستور يضع القواعد الأساسية للدولة وفقا لأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقت صدوره.([1])

ولقد مثلت التعديلات الدستورية ٢٠١٩ نقطة تحول كبرى في تاريخ النظام السياسي المصري، ويعد الاستفتاء عليها أحد المظاهر المعبرة عن المشاركة السياسية، وطرحت التعديلات الدستورية للنقاش داخل مجلس النواب، بحضور شخصيات معارضة ومؤيدة ، أبدت في نقاشات طويلة ، آرائها في عملية تعديل دستور ٢٠١٤. ولقد اختلفت الرؤى حولها حيث أيدها الكثير وعارضها آخرون، مما جعلها تحظى باهتمام الباحثين وبالتالي فإن التغطية الإعلامية والدور الذي تلعبه وسائل الإعلام ومن بينها الصحافة في تناولها لهذا الحدث السياسي هو دور يكتسب أهمية خاصة نظرا للتأثير الذي يفرضه الإعلام على الجماهير وبالتالي التأثير على توجهاتها إزاء عملية الاستفتاء.

ويمارس الإعلام هذا التأثير من خلال عدة عناصر منها: إعطاء الجماهير أكبر قدر من المعلومات عن عملية الاستفتاء وعن مواد الدستور المراد تعديلها وشرحها وبيان أهميتها، وإقناع الجماهير بتغيير أو تعديل مواقفها وسلوكها نحو تلك التعديلات التي اختلفت حولها الآراء، وكذلك مناقشتها وعرض تلك الآراء ووجهات النظر المختلفة لمختلف التيارات السياسية والفكرية، من خلال كافة المواد والأشكال والأساليب الإعلامية، وكذلك التأثير والتأثر بالبيئة السياسية والاجتماعية والقوى الاقتصادية .. وكلها عوامل تلعب دورا في تحديد السلوك الاتصالي من جهة – وبالتالي التأثير على توجهات التغطية الإعلامية – والتأثير على اتجاهات الناخبين من جهة أخرى. ([2])

([1])الأهرام، مقال للكاتب مريد صبحي ، بعنوان : إجراءات تعديل الدستور المصري ، الجمعة ١٥ فبراير ٢٠١٩

([2]) هويدا مصطفى، استطلاع آراء عينة من النخبة السياسية والإعلامية حول التغطية التليفزيونية لانتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠، في: المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد الأول، المجلد الثاني، يناير – مارس ٢٠٠٠ .)

ولقد أثرت انتماءات وأيديولوجية الصحف محل الدراسة وتوجهها (حكومية – حزبية – خاصة)، وكذلك البيئة المهنية التي يعمل بها الصحفي داخل صحيفته على الخطاب الصحفي للتعديلات الدستورية ٢٠١٩ ومجموعة المتغيرات المرتبطة به والتي ارتبطت بتفسير النتائج وتحليلها، فجريدة الأهرام علت فيها نبرة الموافقة على التعديلات الدستورية ٢٠١٩ والدعوة صراحة بالمشاركة والتصويت "بنعم" للتعديلات الدستورية وعدم إظهار الآراء المعارضة ، أما جريدة الوفد فتشابه خطابها بعض الشيء مع خطاب الأهرام في دعم وموافقة التعديلات الدستورية ولكنها سمحت بالظهور لبعض الآراء المعارضة وعرض وجهتي النظر مع التركيز على الرأي الموافق على التعديلات الدستورية وبيان أهميتها في الفترة الحالية لاستقرار الدولة المصرية ، أما خطاب جريدة الشروق فظهر معارضا إلى حد كبير ومنتقدا للتعديلات الدستورية ولهامش حرية التعبير عن الرأي، مع ظهور بعض الآراء الموافقة أيضا على التعديلات الدستورية ٢٠١٩.

وتناولت هذه الدراسة تحليل خطاب الصحف المصرية بأنواعها الثلاث من خلال تحليل الفنون الصحفية وخاصة مواد الرأي(المقال– التقرير– التحقيق– الحديث– الكاريكاتير– بريد القراء) والتي تناولت موضوع التعديلات الدستورية الأخيرة ٢٠١٩ ، وكيفية تناول تلك الصحف لهذا الموضوع من خلال تحليل القوى الفاعلة ومسارات البرهنة (العاطفية والعقلية) والأطر المرجعية التي استخدمها الكتاب واعتمدوا عليها لعرض وجهة نظرهم في التعديلات الدستورية الأخيرة ٢٠١٩ ، والتأثير على القراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال استخدام ألفاظ ومصطلحات وكلمات وعبارات لها معان ضمنية بهدف التوجيه لفكرة معينة أو لاتخاذ قرار بعينه أو التوعية والإرشاد والتعليم وإثراء خطاباتهم بالحجج والبراهين والأساليب العاطفية والمنطقية التي تدعم آرائهم ومقترحاتهم وما يريدون إيصاله للناس.

فنحن في هذا البحث بصدد تحليل كل تلك العبارات والكلمات التي ذكرت في الفنون الصحفية وحتى اختيار كلمات بعينها في العناوين وألفاظ وأساليب إنشائية بلاغية والوصول إلى المعنى الكامن وما وراء الكلمة.

وتنبثق رؤيتي في هذا البحث من الرؤية التكاملية للعلوم لأن الخطاب في الأساس هو لغة ، ونحن عندما نحلل الخطاب الصحفي في الصحف عن التعديلات الدستورية أو أي موضوع آخر نجد استخدام الكتاب للأساليب الإنشائية والبلاغية واللغة العربية الفصحى ، ولا يمكن أن ينكر أحد تلك العلاقة القوية بين الصحافة والعربية ، وإن من يمعن النظر في حقل المعارف والعلوم سيظهر له أن هناك علاقة تأثير وتأثر واضح وجلي ، حيث التوافق والتناسق بين العلوم، والتداخل والتفاعل على مستوى المناهج وإن اختلفت الموضوعات وتنوعت المجالات ، فهي علوم يفتقر بعضها إلى بعض .

ولا شك أن الانشغال بقضية التكامل المعرفي بين العلوم يمثل مكسبا للأمة، لأن ذلك يسهم في التعرف على العلوم الأخرى وتحقيق الموسوعية مما يساعد في تطوير الأفكار وتحسينها والتشجيع على الاجتهاد والتجديد ومواجهة التبعية والمجتمع الاستهلاكي والتكرار دون إعمال الفكر.

والخطاب هو كل لغة أو رمز أو رسالة يرسلها الشخص إلى جهة معينة سواء كانت فردا أو جماعة يريد من خلالها أن يوصل لهم رسالة تؤثر بهم، فهناك فرق بين الحوار العادي وبين الخطاب الذي عادة يقصد منه التأثير في الآخرين. ونحن هنا عندما نحلل النصوص نجد تحليل الخطاب له علاقة باللغة، الأسلوب الذي استخدمه الكاتب، القناعات والأفكار التي يحاول أن يوصلها للقارئ. فالخطاب ينظر له من زوايا متعددة، حيث يتم تحليل النص من كل زواياه، فالخطاب ينطلق من عدة تساؤلات فنحن عندما نقرأ، نقرأ لمحاولة التفكير النقدي بمفهومه الواسع الإيجابي والسلبي لمحاولة فهم ما وراء النص وهو ما يعطيه أبعادا أعمق.

ومن هذا المنطلق أحببت أن يكون لى شرف المشاركة في هذا الموضوع فأجمعت أمري وعقدت عزمي على الجمع والدراسة حول التعديلات الدستورية ٢٠١٩ والخطاب الصحفي. دراسة تحليلية، وذلك على صحف (الأهرام والوفد والشروق) للتعرف على الأطروحات التي قدمتها صحف الدراسة حول التعديلات الدستورية ٢٠١٩ ؛ وذلك لما يمثله هذا الموضوع من أهمية، ولأنها قضية محورية نالت اهتماما واضحا من جانب وسائل

الإعلام على مدى فترة زمنية متصلة. كما أن هذه الدراسة ترجع أهميتها أيضا لما تضيفه من رصيد معرفي حول كيفية تناول الصحف المصرية للتعديلات الدستورية ٢٠١٩. حيث تدخل الدراسة في إطار الدراسات التي تربط البحث العلمي وتطبيقاته بالمجتمع حيث أن الصحف لها تأثير على الجمهور القارئ والذى هو جزء من المجتمع.

وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التحليلية، وذلك أن الدراسة تسعى إلى وصف وتحليل الخطاب الصحفي المصري من قبل صحف الدراسة في عرضها وتناولها للتعديلات الدستورية ٢٠١٩.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الخطاب الصحفي المصري نحو التعديلات الدستورية ٢٠١٩، من خلال الدراسة على صحف الأهرام والوفد والشروق والتعرف على المصادر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في تناولها للتعديلات الدستورية وتحليل القوى الفاعلة ورصد الأطر المرجعية ومسارات البرهنة التي استندت عليها الصحف محل الدراسة والمقارنة بين خطاب الصحف محل الدراسة في تناولها للتعديلات الدستورية والتعرف على اتجاهات الصحف محل الدراسة نحو التعديلات الدستورية. وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي بشقية الوصفي والتحليلي وعلى أداة تحليل الخطاب.

الإطار المنهجي للدراسة:

مشكلة الدراسة:

شهد المجتمع المصري نشاطا سياسيا ملحوظا في الفترة التي امتدت من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٩ في ظل التعديلات الدستورية والانتخابات الرئاسية وحكم الإخوان وما توالت بعده من أحداث كثيرة في المجتمع المصري على الصعيد السياسي تحديدا، ثم حكم الرئيس السيسي وتعديل الدستور ٢٠١٩ ، وقد تناولت الصحف المصرية هذه الموضوعات بكثافة ورصدت الآراء والأحداث والمطالب الخاصة الشعبية والحزبية المتصاعدة التي نادت بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي .

وعلى هذا الأساس تعالت الأصوات المؤيدة والرافضة لإجراءات الإصلاح السياسي في مصر من قبل الأفراد والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والحركات السياسية الناشئة

وبعض الجماعات الأخرى ، فراجت وازدهرت العديد من الأفكار السياسية المتعلقة بتعديل الدستور ، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات ، وتداول السلطة ، وتقليل سلطات رئيس الجمهورية ، وإنشاء نظام سياسي برلماني ، حيث تم تعديل الدستور عام ٢٠١١ باستفتاء شعبي ، وفى ٢٠١٣ تم تشكيل لجنة الخمسين لتعديل الدستور وأخيرا التعديلات الدستورية ٢٠١٩ لزيادة صلاحيات الرئيس ومدة الرئاسة .

ولما كانت الصحف تؤدى دورا مهما في تناول الأحداث السياسية ، فتسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل الخطاب الصحفي المصري نحو التعديلات الدستورية ٢٠١٩ والتعرف على الأطروحات التي قدمتها صحف الدراسة بمختلف أنماطها (قومية – حزبية – خاصة) حول التعديلات الدستورية ٢٠١٩ ، من خلال تحليل مواد الرأي ومدى تأثير اللغة في إبراز المعاني الثواني والوعى بما وراء الكلام من خلال علم المعاني والدلالة اللغوية ، ومسارات البرهنة التي استخدمها الكتاب والقوى الفاعلة في هذه القضية من وجهة نظر كل صحيفة على حده والأطر المرجعية التي استندت إليها الصحف في خطابها عن التعديلات الدستورية ؛ وذلك لما تمثله هذه القضية من أهمية فهي قضية محورية نالت اهتماما واضحا من جانب وسائل الإعلام على مدى فترة زمنية متصلة .

في ضوء ذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: **كيف تناول الخطاب الصحفي المصري التعديلات الدستورية ٢٠١٩ من خلال الدراسة على صحف الأهرام والوفد والشروق؟**

الدراسات السابقة:

في ضوء مراجعة الأدبيات السابقة، أمكن تقسيم الدراسات السابقة فيما يتعلق بهذا الموضوع إلى محورين رئيسيين، الأول يتعلق بالدراسات التي تناولت الخطاب الصحفي والإعلامي بشكل عام، والثاني يتعلق بالدراسات التي تناولت التعديلات الدستورية وقضايا الإصلاح السياسي.

أولا: الدراسات التي تناولت الخطاب الصحفي والإعلامي بشكل عام:

١- دراسة (عزة حسن المراكبي، ٢٠١٧) [١] بعنوان: أطر تقديم الأزمات السياسية والاجتماعية وصورة القوى الفاعلة المتضمنة بها في تغطية الصحافة المصرية.

استهدفت الدراسة معرفة أطر تقديم الأزمات السياسية والاجتماعية وطبيعة تقديم القوى الفاعلة بها في تغطية الصحافة المصرية خلال الفترة الزمنية ٢٠١٢ – ٢٠١٣، لعينة من الصحف المصرية (الأخبار، والمصري اليوم، والوفد) من خلال رصد المصادر الصحفية التي تعتمد عليها الصحف، وتحديد مدى التوازن في اختيار المصادر الصحفية في معالجة الأزمات، وتحديد أهم الأطر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة. اعتمدت الدراسة على منهج المسح وأسلوب المقارنة المنهجية، واستخدمت لجمع بيانات تحليل المضمون وأداة تحليل القوى الفاعلة، ومن أهم النتائج:

– أوضحت الأطر السلبية في صحف الدراسة فشل مرسي وحكومته في إدارة الأزمات المختلفة، في المقابل أوضحت الأطر الإيجابية تأييد التيارات السياسية الإسلامية لقرارات الرئيس ودعمه.

– تمثلت الأدوار التي نسبت للتيارات الإسلامية في دعم الرئيس السابق مرسي وتأييد قراراته وإعلانه الدستوري، وتوجد علاقة دالة إحصائيا بين القوى الفاعلة المحورية وبين أطر تقديمها في صحف الدراسة وبين سماتها، وبين الصفات المصاحبة لها.

٢- دراسة (آمال عامر ٢٠١٦) [١] بعنوان: موقف الإعلام الأمريكي من قضية الإخوان المسلمين في مصر.

[١] عزة حسن توفيق المراكبي، أطر تقديم الأزمات السياسية والاجتماعية وصورة القوى الفاعلة المتضمنة بها في تغطية الصحافة المصرية خلال الفترة ٢٠١٢٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠١٧).

استهدفت الدراسة التعرف على مكونات الصورة العامة التي قدمتها جريدة نيويورك تايمز عن جماعة الإخوان المسلمين قبل وصولهم للسلطة بمصر وفي أثناء وبعده، ومدى مصداقية الأخبار التي عرضتها الجريدة حول هذه القضية وما إذا كانت الصورة التي وضعتها لهذه الجماعة قبل وصولهم للسلطة بقيت نفسها أم تغيرت حسب تغير الأحداث. وهي دراسة استطلاعية استكشافية استخدمت منهج الوصف التحليلي وأداة تحليل المحتوى لتحليل عينة عمدية مكونة من عشر مقالات من الجريدة لأحداث مرتبطة بالقضية. وقد خلصت الدراسة إلى:

– أنَّ موقف الجريدة لم يكن محايدًا في عرض المعلومات من زاويتها الخاصة، وهذا كان بقصد التأثير وتحويل مجرى التفكير؛ حيث لم تتفاعل مع الأحداث بموضوعية وتجاهلت انشغالات الشعوب والمصداقية في الطرح، وانحازت إلى المغالطة وتشويه وطمس الحقائق ولم يكن موقفها ثابتًا بل تغير بتغير الأحداث.

– تشير الدراسة إلى الدور الذي لعبته نيويورك تايمز خلال معالجتها الإعلامية لقضية الإخوان المسلمين التي لم تتناولها بشكل موضوعي وبتجرد، وبرز التباين الزائف للجريدة في تغطيتها وبشكل كبير خاصة عندما ربطت وصول الإخوان إلى السلطة بأمن إسرائيل وأهدافها الاستراتيجية في المنطقة.

– جاءت التغطية الإعلامية لصحيفة نيويورك تايمز على سبيل التضليل، بقصد قلب الحقائق أو تزييف الوعي، وتشكيل العقل وفق إملاء شروط الهيمنة الأيديولوجية التي مارستها وسائل الإعلام الأمريكية للتغطية على القضايا المرتبطة بالإسلام أو الإسلاميين.

٣ – دراسة (عادل رفعت ٢٠١٥)[٢] بعنوان: قضايا الإرهاب والتطرف في الخطاب الصحفي المصري.

---

[١] آمال عامر، موقف الإعلام الأمريكي من قضية الإخوان المسلمين في مصر: دراسة تحليلية لجريدة نيويورك تايمز، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع – الجزائر، العدد ٧، يونيو ٢٠١٦، ص ١٦٥١٨٦.

[٢] **عادل رفعت، قضايا الإرهاب والتطرف في الخطاب الصحفي المصري، دراسة تحليلية لعينة من مقالات الرأي المنشورة بجريدة الأهرام المصرية خلال عام ٢٠١٥م، مجلة البحوث**

استهدفت الدراسة التعرف على أطروحات الخطاب الصحفي المصري حول قضايا الإرهاب والتطرف، والكشف عن سمات واتجاهات الخطاب الصحفي المصري نحو قضايا الإرهاب والتطرف. كما يسعى للتعرف على أسباب وتداعيات الإرهاب والتطرف كما قدّمها الخطاب الصحفي المصري، وكذلك الحلول المقترحة لمواجهة هذه المشكلة، وقد اعتمد الباحث على منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي؛ وتمثلت أداة البحث في "استمارة تحليل الخطاب"، وتمثل مجتمع الدراسة في مقالات الرأي المنشورة بصحيفة الأهرام خلال الفترة من أول يناير ٢٠١٥ وحتى نهاية ديسمبر ٢٠١٥م، وكان من أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة ما يلي:

- هناك جوانب اتفاقٍ في أطروحات الخطاب الصحفي المصري حول قضايا الإرهاب والتطرف، منها: رفض الإرهاب والعنف والتطرف وأساليبه وطرائقه، وبراءة ضحايا الإرهاب في الشرق والغرب وأنهم لا ذنب اقترفوه، وأن تبرير التنظيمات الإرهابية لنفسها استخدام العنف تحت شعارات الدين والعقيدة ونحو ذلك هو أمر مرفوض ولا يقبله المسلمون في أي مكان، وأنه يجب مواجهة الفكر بالفكر لا بالسلاح والقتل والترهيب، واتفقت معظم الأطروحات على أنه يجب إعادة قراءة التاريخ السياسي للإسلام وتجديد الخطاب الديني الإسلامي في ضوء مستجدات العصر والثقافة العالمية دون تفريط في صحيح الدين وثوابته.
- هناك جوانب اختلافٍ في أطروحات الخطاب الصحفي المصري حول قضايا الإرهاب والتطرف، منها: اتسمت كثير من الأطروحات بالنظر والاهتمام بالقطرية الضيقة أو المواقف العالمية، بينما هناك اهتمام ضئيل بالجوار العربي، مع أن جميع الدول العربية تواجه نفس الخطر وتعايش نفس المشكلات فيما يتعلق بموضوع الإرهاب، واختلفت الخطابات التي تم تحليلها على نماذج الأعمال الإرهابية، واختلفت آراء منتجي الخطاب حول أسباب الإرهاب وكيفية نشأته، واختلفت الأطر المرجعية التي استند إليها الخطاب، حيث تراوحت تلك المرجعيات بين سياسية واقتصادية وتاريخية ودينية.

والدراسات الإعلامية، المعهد العالي للإعلام بالشروق، العدد الأول يوليو ٢٠١٦، الجزء الثاني، ص ص ٢٩٥٣٤٤.

٤- دراسة (باكينام حسن غراب ٢٠١٥)[١] بعنوان: خطاب صحافة التيارات السياسية في مصر تجاه العدالة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

هدفت الدراسة رصد وتوصيف وتحليل وتفسير الملامح والسمات العامة لخطابات صحف التيارات الدينية في مصر تجاه قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان بحيث اعتمدت على أسلوب التحليل الكيفي للخطابات الصحفية، واعتمادًا على أدوات تحليل الخطاب لصحف «عقيدتي، والحرية والعدالة، والنور الجديد، والرحمة، ووطني» للفترة من سبتمبر ٢٠١١، وحتى سبتمبر ٢٠١٣ م، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- أن صحف التيارات الدينية قد تفاوتت في اهتماماتها بقضايا الحريات الإنسانية واختلاف معالجاتها لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وفقًا لما تحمله الصحف من انتماءات لتيارات فكرية وأيديولوجية أثرت في ترتيب أولويات القضايا وفق عوامل معينة في إطار التوظيف السياسي لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وموسمية التعاطي معها، إضافة إلى غياب المهنية في طرح الخطاب المتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

- تشير إلى أن منظومة الصحافة المصرية ما زالت تتعامل ضمن إطار التبعية لملاك الصحف والمصالح الحزبية في طرح قضايا حقوق الإنسان، لكنها في ذات السياق أشارت إلى أن ثورة ٢٥ يناير منحت تلك الصحف جوًا من التعرض لقضايا كان مسكوتًا عنها قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م.

٥- دراسة (Soumia Bardhan ٢٠١٤) [٢] بعنوان: دراسة حالة لخطاب الإخوان المسلمين على موقع إخوان ويب.

---

[١] باكينام حسن غراب، خطاب صحافة التيارات السياسية في مصر تجاه العدالة الديمقراطية وحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠١٥ م).

[2] **Soumia Bardhan, Egypt, Islamists, and the Internet: The Case of the Muslim Brotherhood and Its Rhetoric of Dialectics in Ikhwanweb, Digest of Middle East Studies, Vol. 23, No. 2, 2014, P. 235261.**

تقدم هذه الدراسة تحليلًا أيديولوجيًا لخطاب جماعة الإخوان المسلمين في مصر من خلال موقعهم الرسمي باللغة الإنجليزية Ikhwanweb، بين عامي ٢٠٠٥- ٢٠١٠، السنوات التي سبقت الانتفاضة المصرية في يناير ٢٠١١. وذلك بغرض دراسة الفكر الأيديولوجي في خطاب الجماعة والكشف عن الوظيفة الأساسية التي يخدمها ذلك الخطاب. وقد أدَّى التحليل إلى بيان أيديولوجية الإخوان من خلال خطاب جدلي. وقد أظهرت الدراسة:

– أنَّ خطاب جماعة الإخوان المسلمين بموقع Ikhwanweb في السنوات التي سبقت الإطاحة بالرئيس مبارك، رسمت تحولًا نوعيًّا في أيديولوجية الجماعة من الإسلاموية إلى ما بعد الإسلاموية، وقد تجلى خطابها الجدلي واضحًا في الإتقان والتقدم المستمر المرتبط بالتحولات الكبيرة. وقد كان هذا التقدم المستمر واضحًا في مناورات وخطابات وديناميات جماعة الإخوان المسلمين في فترة تميزها السياسي في مصر بعد سقوط مبارك.

– كانت الوظيفة الأساسية لخطاب جماعة الإخوان المسلمين في موقع Ikhwanweb هي تغيير الفهم الموحد للجماعات الإسلامية على أنها راديكالية وغير ديموقراطية ومتشددة. وقد استخدمت الجماعة خطاب الإنترنت كوسيلة لرفض تأييد بعض القوى الغربية للأنظمة الاستبدادية في المجتمعات العربية. خلال حكم مبارك، استُخدم موقع Ikhwanweb كوسيلة اتصالية ليثبت للغرب حاجة الإخوان المسلمين إلى أنْ تكون موضع تقدير واحترام بغض النظر عن الاختلافات الأيديولوجية، وفهمها بدلا من اختزالها، وقولبتها، واستباق الحكم عليها، ودعمها ككيان سياسي شرعي وواقعي داخل مصر.

دراسة (آية الله بسيوني ٢٠١٤)[١] بعنوان: الثبات والتحول في الخطاب الصحفي والإعلامي عقب ثورة ٢٥ يناير وعلاقته بالمصداقية

– سعت الدراسة إلى تحقيق هدفين الأول هو الكشف عن مدى الثبات والتحول في الخطاب الصحفي والإعلامي عقب ثورة ٢٥ يناير، والثاني التحقق من أثر هذا التحول

(١) آية الله محمد خميس بسيوني، الثبات والتحول في الخطاب الصحفي والإعلامي عقب ثورة ٢٥ يناير وعلاقته بالمصداقية، ماجستير – جامعة القاهرة – كلية إعلام – قسم العلاقات العامة والإعلان.

أو الثبات على مصداقية وسائل الإعلام المصرية ولتحقيق هذين الهدفين أجرت الباحثة تحليلاً لخطاب صحف الأحداث والوفد والمصري اليوم تمثيل الصحف الحكومية والحزبية والخاصة. وأجرت دراسة ميدانية على عينة قوامها ٤٥٠ فرد من خلال الجامعات.

– انتهت الدراسة إلى وجود درجة عالية من التحول في الخطاب الصحفي بجريدة الأهرام يليها الوفد يليها المصري اليوم. كما تؤكد نتائج الدراسة أن هذه التحولات انعكست سلبيًا على مصداقية هذه الصحف.

٧- دراسة (مي جمال الدين ٢٠١٤) [١] بعنوان: اتجاهات الخطاب الإعلامي للمواقع الأجنبية على شبكة الإنترنت نحو الإسلام دراسة تحليلية.

تناولت الدراسة اتجاهات الخطاب الاعلامي للمواقع الالكترونية الاجنبية على شبكة الانترنت نحو الاسلام وهي دراسة تحليلية تهدف الى رصد الاطروحات المركزية في خطاب عينة المواقع الاجنبية نحو الاسلام ورصد الاطر المرجعية ومسارات البرهنة والقوى الفاعلة والادوار والصفات المنسوبة إليها سواء إيجابية أو سلبية وكشفت نتائج الدراسة:

– أن المواقع الغربية المعادية للإسلام عملت على تشويهه بنشر الأكاذيب والافتراءات من خلال تقديم المفاهيم والتفسيرات المغلوطة لآيات القرآن والأحاديث النبوية، وإظهار أحكام الشريعة بأنها أحكام وحشية وبربرية.

– كما أشارت النتائج إلى أن موقع **islamicity.com & theamericanmuslims.org** من المواقع المناصرة للإسلام، فقد اعتمد موقع islamcity.com على الشرح والتفسير لتصحيح الصورة المشوهة عن الإسلام، بينما ركز موقع theamericanmuslims.org على المسلمين الأمريكان واتفق كلا الموقعين على رصد السلبيات الموجودة في المجتمعات الإسلامية.

ثانيا: الدراسات التي تناولت التعديلات الدستورية وقضايا الإصلاح السياسي.

---

[١] مي محمد جمال الدين، اتجاهات الخطاب الإعلامي للمواقع الأجنبية على شبكة الإنترنت نحو الإسلام: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠١٤).

(١) **دراسة (أسماء رشوان، ٢٠١٩)**[١] بعنوان: أطر تناول العلاقات المصرية الإثيوبية في الإعلام المصري: (دراسة تطبيقية للمحتوى والقائم بالاتصال) .

تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في رصد وتحليل التناول الإعلامي المصري للعلاقات المصرية الإثيوبية ومعرفة الأطر المرجعية التي يتم استخدامها ومعرفة أدوار ومواقف القائمين بالاتصال في القنوات عينة الدراسة نحو العلاقات المصرية الإثيوبية والأطر المرجعية التي يستخدمونها وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين القائمين بالاتصال في القنوات عينة الدراسة. **وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: -**

- في التليفزيون جاء في المرتبة الأولى قضية النهضة والمرتبة الثانية الأخبار السياسية.
- وفي الصحف جاء الخبر في المركز الأول مستخدماً اللغة الفصحى والمرتبة الثانية التقرير.
- جاءت المصادر التي يعتمد عليها القائم بالاتصال وكالات الأنباء في المرتبة الأولى وفي المرتبة الثانية مصادر من الخبراء وصحف ومواقع أجنبية.

(٢) **دراسة (هشام القطامية، ٢٠١٩)** (٢) بعنوان: رقابة الدستورية بين السياسة والقانون: دراسة مقارنة الأردن ومصر وفرنسا

استهدفت هذه الدراسة التعرف على رقابة الدستورية وما هو المقصود بهذه الرقابة ومفهومها، وبيان ماهيتها الدستورية والقانونية وبيان مبررات هذه الرقابة والمتمثلة في مبدأ سمو الدستور كما تناول الباحث الملامح السياسية لأحكام وقرارات جهات رقابة الدستورية في تحقيق الصالح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الصالح العام من خلالها كل ذلك ضمن الأنظمة الدستورية محل الدراسة وهي الفرنسي والمصري والأردني.

---

[١] أسماء رشوان محمد، أطر تناول العلاقات المصرية الإثيوبية في الإعلام المصري: (دراسة تطبيقية للمضمون والقائم بالاتصال)، رسالة ماجستير، (جامعة المنيا: كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠١٩).

[٢] هشام على محمد القطامية، رقابة الدستورية بين السياسة والقانون: دراسة مقارنة الأردن ومصر وفرنسا، رسالة دكتوراه، (جامعة عين شمس: كلية الحقوق قسم القانون العام، ٢٠١٩).

(٣) دراسة (رنا أبو اليزيد، ٢٠١٨)(١) بعنوان: مصداقية التغطية الخبرية في الصحافة المصرية لأحداث التحول الديمقراطي بعد ثورة ٢٥ يناير: دراسة تطبيقية مقارنة.

استهدفت الدراسة رصد مستويات مصداقية التغطية الخبرية المقدمة بالصحف المصرية ممثلة فيما قدمته الصحف المصرية من تغطية خبرية لأحداث التحول الديمقراطي بعد ثورة ٢٥ يناير، من الفترة من ١٥ فبراير ٢٠١١ حتى ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ على عينة من الصحف (قومية – حزبية – خاصة) وأثر نمط ملكية تلك الصحف، وسياستها التحريرية ومستوى المسئولية الاجتماعية على درجة مصداقية التغطية الخبرية للأحداث. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها:-

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط ملكية صحف الدراسة وتوافر معايير المصداقية.
- أظهرت نتائج الدراسة تبايناً في حجم تناول صحف الدراسة لأحداث التحول الديمقراطي حيث تصدرت حقوق الإنسان المرتبة الأولى تلاها محاربة الفساد وتكريس سيادة القانون.

(٤) **دراسة (صالح عبد الرازق، ٢٠١٧)**(٢) بعنوان: أثر التعديلات الدستورية في مرحلة الربيع العربي على الحياة السياسية في الأردن .

استهدفت الدراسة التعرف على التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني في مرحلة الربيع العربي، وأثر ثورات الربيع العربي والحركات الاحتجاجية في الأردن على إجراء تعديلات دستورية، وأثر التعديلات الدستورية الأردنية في مرحلة الربيع العربي على الحياة السياسية. وقد خلصت الدراسة إلى أن ثورات الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية في الأردن ساهمت بدفع النظام السياسي نحو إجراء التعديلات الدستورية في

(١) رنا محمد أبو اليزيد، مصداقية التغطية الخبرية في الصحافة المصرية لأحداث التحول الديمقراطي بعد ثورة ٢٥ يناير: دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة ماجستير، (جامعة المنصورة: كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠١٨).

(٢) صالح عبد الرازق فالح، أثر التعديلات الدستورية في مرحلة الربيع العربي على الحياة السياسية في الأردن، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد ١١، ٢٠١٧، ص١١.

الأردن، وأن التعديلات الدستورية أثرت بشكل مباشر على الحياة السياسية في الأردن، وساهمت بإيجاد ومؤسسات سياسية جديدة في النظام السياسي الأردني ومنها المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب.

دراسة (حسن عبد العليم، ٢٠١٧)[١] بعنوان: تفعيل الدور الرقابي للمجالس الشعبية المحلية وأثر التعديلات الدستورية الأخيرة على ذلك: دراسة مقارنة.

استهدفت الدراسة البحث عن تفعيل الدور الرقابي للمجالس الشعبية المحلية، حيث تم تقسيم الرسالة إلى ثلاثة أبواب، تناول الباب الأول الحديث عن التنظيم القانوني للإدارة المحلية في كلاً من مصر وفرنسا، حيث بين الباحث نظام الإدارة المحلية في مصر في الفصل الأول، ونظام الإدارة المحلية في فرنسا في الفصل الثاني، وأخيراً بيان اختصاصات المجالس الشعبية المحلية في الفصل الثالث. والباب الثاني تحدث فيه الباحث عن الاختصاص الرقابي للمجالس الشعبية المحلية وتم تناول الباحث الحديث عن أثر التعديلات الدستورية الأخيرة على تفعيل الدور الرقابي للمجالس الشعبية المحلية في الفصل الثالث من الباب الثالث للرسالة . واختتم الباحث رسالته بأهم النتائج والتوصيات التي توصل من خلال هذه الدراسة.

دراسة (ناصر سعود، ٢٠١٦)(٢) بعنوان: دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة: دراسة مقارنة .

استهدفت الدراسة الاطلاع على دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة للأفراد بها واستطلاع الفرق في التطور لدور القضاء الدستوري في حماية الحقوق

---

(١) حسن أحمد حسن عبد العملي، تفعيل الدور الرقابي للمجالس الشعبية المحلية وأثر التعديلات الدستورية الأخيرة على ذلك: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة أسيوط: كلية الحقوق، قسم القانون الإداري، ٢٠١٧).

(٢) ناصر سعود مرزوق الرشيدي، دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، (جامعة عين شمس: كلية الحقوق، قسم القانون العام، ٢٠١٦).

والحريات . من خلال دراسة مقارنة بين فرنسا ومصر والكويت. وتناولت الدراسة المفاهيم الأساسية للحقوق والحريات العامة ودور القضاء الإداري والدستوري في حماية تلك الحقوق.

وتضمنت الدراسة نبذة تاريخية لنشأة القضاء الدستوري في تلك الدول محل المقارنة. وتناولت الدراسة أيضاً أنواع الحقوق والحريات ودور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات السياسية . وانتهت الدراسة بالنتائج والتوصيات منها:-

- لم ينص الدستور الكويتي على إنشاء محكمة دستورية عليا تختص بالفصل وحدها في دستورية القوانين وإنما أحال للقانون.
- القضاء الفرنسي حديثاً اتجه نحو الرقابة القضائية على دستورية القوانين لتحل محل الرقابة السياسية.
- كان للقضاء المصري السبق في التعرض لمدى دستورية القوانين من خلال قضاء النقض منذ عام ١٩٣٤م.

(٥) دراسة (شيماء شبايك، ٢٠١٥)[١] بعنوان: دور الصحافة المصرية في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري نحو مجلس الشعب بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.

سعت الدراسة إلى التعرف على دور الصحافة المصرية في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري فهو مجلس الشعب بعد الخامس والعشرين من يناير، والتعرف على تأثير التوجه السياسي للصحف المصرية على أساليب المعالجة الصحفية وتأثير التوجه السياسي للصحف المصرية على درجة اعتماد الجمهور المصري في الحصول على المعلومات حول مجلس الشعب والتعرف على أساليب معالجة الصحف المصرية (القومية والخاصة) للأخبار المتعلقة بمجلس المنتخب بعد ثورة ٢٥ يناير.

وتمثلت عينة الدراسة التحليلية في صحف (الأهرام – الأخبار – المصري اليوم – اليوم السابق) بأسلوب الحصر الشامل في الفترة من ٢٠١٢/١/٢٣ إلى يوليو ٢٠١٢

[١] شيماء يسري فتحي شبايك، دور الصحافة المصرية في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري نحو مجلس الشعب بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة المنوفية، كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠١٥).

واشتملت عينة الدراسة الميدانية على عينة عشوائية طبقية من الجمهور قوامها ٤٠٠ مفردة. واستخدمت الدراسة منهج المسح الإعلامي وهي من الدراسات الوصفية. **واستخدمت تحليل المضمون واستمارة الاستبيان كأدوات لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: –**

– غلبة الاتجاه السلبي نحو مجلس الشعب في صحف الدراسة على الاتجاهين المحايد والإيجابي.

– تفوقت الأهرام بين باقي صحف الدراسة في عرض القضايا والتشريعات السياسية على صفحاتها.

– تصدر الاتجاه المحايد اتجاهات المبحوثين نحو مجلس الشعب يليه الاتجاه السلبي ثم الاتجاه الإيجابي.

(٦) دراسة (آية كمال محمد،٢٠٠٩) (١)بعنوان : المعالجة الصحفية لقضايا الإصلاح السياسي في مصر: دراسة تطبيقية على تغطية الصحف المصرية لانتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب عام ٢٠٠٥ .

اهتمت الدراسة بتحديد قضايا الإصلاح السياسي التي طُرحت أثناء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠٠٥ وتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الصحف القومية والحزبية والخاصة في تناول هذه القضايا، والتعرف على اتجاهات الصحف نحوها، ورصد الحلول التي طرحتها الصحف المصرية لقضايا الإصلاح. وأجرت الباحثة الدراسة على صحف الأهرام والأخبار والجمهورية والوفد والغد والأسبوع والدستور، وبلغت الأعداد التي تم تحليلها ٢١٠ عدد بواقع ٣٠ عدداً لكل صحيفة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: –

(١) آية كمال محمد عرفان، "المعالجة الصحفية لقضايا الإصلاح السياسي في مصر: دراسة تطبيقية على تغطية الصحف المصرية لانتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب عام ٢٠٠٥" رسالة ماجستير غير منشورة (حلوان: جامعة حلوان، كلية الآداب، ٢٠٠٩).

- جاءت قضية انتخابات الرئاسة في مقدمة قضايا الإصلاح التي تناولتها صحف الدراسة، تلتها قضية تعديل الدستور والقوانين السياسية، ثم العمل السياسي ومؤسساته، وقضية الديمقراطية، ثم قضية انتخابات مجلس الشعب.
- جاء المقال التحليلي في مقدمة المواد الصحفية التي نشرتها صحف الدراسة عن الإصلاح السياسي بنسبة بلغت ٣٧,٣٪، تلاه الخبر بنسبة ١١,٧٪، والعمود بنسبة ١٠,٧٪، ثم الكاريكاتير بنسبة ٨,٧٪، والتحقيق بنسبة ٨,٣٪، والمقال الافتتاحي بنسبة ٥,٣٪، والتقرير بنسبة ٤,٣٪، والمقابلة بنسبة ٢,٧٪...
- تصدر الاتجاه المؤيد للإصلاح السياسي المقدمة بنسبة ٩٧٪، تلاه الاتجاه المعارض للتغيير بنسبة ٧,٩٪، ولم ترصد الباحثة أي ظهور للاتجاه المحايد.

التعليق على الدراسات السابقة

من الملاحظ أن مجمل الدراسات التي تناولت الخطاب الصحفي جاءت متباينة فبعضها تناول الخطاب الصحفي في الصحافة الحزبية محدداً نوع الخطاب، ومشيراً إليه بلفظ الخطاب الانتخابي والبعض الآخر أطلق العنان للفظ الخطاب ومحاولاً الربط بينه وبين القضايا التي يتناولها.

وأن العديد من الدراسات تناولت بعض العوامل المؤثرة على صياغة الخطاب الصحفي في ضوء تناوله لبعض القضايا أو الموضوعات.

وأن معظم الدراسات السابقة التي رصدتها الدراسة تعاملت مع الخطاب في إطار معناه المتسع والمتمثل في تقديم الفنون الصحفية لموضوعات الخطاب.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

١. بلورة المشكلة البحثية الخاصة بتطبيقاتها، والمساعدة في صياغتها.
٢. تحديد مفاهيم الدراسة وحدود تطبيقاتها.
٣. تحديد الإطار النظري الملائم لموضوع الدراسة وهو الخطاب الصحفي والإعلامي.

٤. المساعدة في صياغة التساؤلات لأن الدراسات السابقة تزود الباحث بالنتائج التي تم التوصل إليها.

٥. تساعد في تحديد المراجع والدراسات التي يمكن الاستفادة منها.

٦. نستطيع صياغة أهداف الدراسة في ضوء ملخص الدراسات السابقة.

٧. الاستفادة من خبرات الباحثين السابقين في سبل تناولهم للمشكلات والمصادر التي استقوا منها معلوماتهم وطريقة عرضهم وتحليلهم لها.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

لم تتناول الدراسات السابقة الصورة الإعلامية الخاصة بالتعديلات الدستورية ٢٠١٩ في أي من الصحف المصرية أو العربية، بل كان تناولها في بعض الأحيان لما هو أعم.

الحدود الزمانية لهذه الدراسة تتمحور حول دراسة مرحلة مهمة من مراحل الزخم السياسي في مصر.

عناوين هذه الدراسة جاءت مختلفة تماماً عما سبقت إليه الدراسات، وما تشابه منه تناول فترة زمنية مختلفة بعينة مختلفة؛ ليصل إلى نتائج جديدة.

الإطار الإجرائي للدراسة:

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على عدة تساؤلات:

١- ما الأطر المرجعية التي استند إليها الخطاب في صحف الدراسة؟

٢- ما أساليب الإقناع التي اعتمد عليها الخطاب؟

٣- ما مسارات البرهنة التي اعتمد عليها الخطاب في صحف الدراسة؟

٤- ما اتجاه الصحف موضع الدراسة في معالجتها للقضية؟

٥- ما المصادر التي اعتمدت عليها الصحف موضوع الدراسة في تغطيتها للقضية؟

٦- ما الأنماط الصحفية التي اعتمدت عليها الصحف موضوع الدراسة؟

٧- ما الأطراف والقوى الفاعلة التي اهتمت بها الصحف موضوع الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية: -

- أن قضية التعديلات الدستورية ٢٠١٩ قضية مهمة ومحورية شغلت الرأي العام المصري في فترة زمنية، مرت فيها مصر بحراك سياسي ورؤي سياسية مختلفة ومهمة، فثار حولها الكثير من الآراء ، واهتمت الصحف المصرية بمعالجتها ، وكانت أحد المؤثرين فيها .

- تضيف الدراسة رصيدا معرفيا حول كيفية تناول الصحف المصرية للتعديلات الدستورية. حيث تدخل الدراسة في إطار الدراسات التي تربط البحث العلمي وتطبيقاته بالمجتمع حيث أن الصحف لها تأثير على الجمهور القارئ والذى هو جزء من المجتمع.

- تستند الدراسة في إطارها النظري إلى نظرية تحليل الخطاب والتي يستخدم فيها التحليل الكيفي للمحتوى كما أن تحليل الخطاب يمثل منهجا وليس مجرد طريقة للدراسة وهذا المنهج ينطوي على نظرة تفسيرية للواقع الاجتماعي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس هو: التعرف على الخطاب الصحفي المصري نحو قضية التعديلات الدستورية ٢٠١٩ من خلال الدراسة على صحف الأهرام والوفد والشروق.

وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية على النحو التالي:

١- التعرف على المصادر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في تناولها لقضية التعديلات الدستورية ٢٠١٩.

٢- تحليل القوى الفاعلة التي اعتمدت عليها صحف الدراسة.

٣- رصد الأطر المرجعية التي استندت عليها الصحف محل الدراسة.

٤- المقارنة بين خطاب الصحف محل الدراسة في تناولها للتعديلات الدستورية ٢٠١٩.

٥- التعرف على اتجاهات الصحف محل الدراسة نحو قضية التعديلات الدستورية ٢٠١٩.

٦- التعرف على مسارات البرهنة التي اعتمدت عليها الصحف محل الدراسة.

نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التحليلية، وذلك لأن الدراسة تسعى إلى وصف وتحليل الخطاب الصحفي المصري من قبل صحف الدراسة في عرضها وتناولها للتعديلات الدستورية ٢٠١٩.

المنهج المستخدم في الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي بشقية الوصفي والتحليلي؛ حيث يعتبر من أبرز المناهج المستخدمة في مجال الدراسات الإعلامية خاصة والبحوث الوصفية والاستكشافية عامة، ويعتبر هذا المنهج جهداً منظماً للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة الإعلامية في وصفها بهدف تكوين القاعدة الأساسية في البيانات والمعلومات المطلوبة في مجال التفحص [١] وسوف يفيد هذا المنهج في مسح الخطاب الصحفي المصري لصحف الدراسة في تناولها لقضية التعديلات الدستورية ٢٠١٩ .

أداة التحليل:

اعتمدت الباحثة على أداة تحليل الخطاب، والتي تشتمل على عدة أدوات، واعتمدت الباحثة على الأدوات التالية:

١- القوى الفاعلة:

يعتمد هذا الأسلوب على دراسات عالم المدرسة الروسي بروب Prop، وعالم تحليل الدلالة غريماسGaremas ، ويقوم هذا المنهج على تحليل القوى الفاعلة، وأفعالها في خطاب ما، ويصنف القوى الفاعلة إلى فئات إيجابية أو سلبية على أن تكون متجانسة من حيث الأعمال التي تقوم بها، وبهذا يحصل على فئتين من القوى الفاعلة: القوى المساعدة الإيجابية، والقوى المعاكسة، ثم يحدد أدوار هذه القوى، أي الوظائف الخاصة التي تقوم بها، وصفاتها المميزة.

٢- مسارات البرهنة:

(١) سمير محمد حسين " بحوث إعلامية " ط ٣ (القاهرة: عالم الكتب ١٩٩٩).

يعتبر تحليل مسارات البرهنة أحد الأساليب التي يعتمد عليها الباحث في تحديد الحجج والبراهين التي يعتمد عليها المتحدث لإثبات المقولات والأفكار الواضحة والصريحة في الخطاب[١] وتحاول الدراسة الحالية التعرف على البراهين التي استخدمتها كل صحيفة من عينة البحث للتدليل على رؤيتها حول التعديلات الدستورية ٢٠١٩.

٣- الأطر المرجعية:

يعتمد هذا الأسلوب على رصد الإطار الذي تم فيه عرض الأطروحة مادة التحليل من حيث كونه ديني، اجتماعي، سياسي، ثقافي،.. وهكذا، وبالتالي يتيح هذا المنهج رصد الأطر التي تم من خلالها طرح القضايا المختلفة، وبالتالي نحدد أي هذه الأطر غلب على خطاب الصحف [٢].

عينة الدراسة:

تم إجراء البحث باستخدام أسلوب العينة، حيث تم اختيار عينة أعداد الصحف "اختيارا عمديا" أو بطريقة عمدية وهي الأعداد الصادرة عن صحف الأهرام والوفد والشروق منذ الإعلان عن التعديلات الدستورية ٢٠١٩ وحتى إجراء الاستفتاء عليها خلال عام ٢٠١٩.

وتشتمل عينة الدراسة على ثلاث صحف هي "**الأهرام**" وتمثل الصحف القومية أو الحكومية باعتبارها صحيفة عامة وإن كانت تعبر عن النظام الحاكم وبالتالي فهي تعكس بحكم انتماءها الحكومي الخطاب الصحفي الرسمي في إطار توجهات السلطة والنظام ، و"**الوفد**" وتمثل الصحف الحزبية التي تتبنى الخطاب الصحفي الحزبي لحزب الوفد حيث تمثل لسان حال أبرز الأحزاب المصرية ذات التاريخ السياسي الطويل وبالتالي فإن الصحيفة

(١) محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ـ القاهرة ـ عالم الكتب ـ ط١ سنة ٢٠٠١ ص٣٠٢.

(٢) http://www.alnoor.se/article.asp?id=168682

تعكس توجهات الحزب في قضية التعديلات الدستورية ٢٠١٩ ، و"**الشروق**" وتمثل الصحف الخاصة التي لا تنتمي إلي أي اتجاه سياسي معين أو تتبنى أيديولوجية بعينها ولا تعبر عن أحد الأحزاب السياسية وإنما تفسح المجال علي صفحاتها لكافة الآراء والاتجاهات السياسية والمذاهب الفكرية والاجتماعية.

مبررات اختيار العينة:

- كل صحيفة من هذه الصحف بإعلاميها ومحرريها لهم الأيديولوجية الخاصة بهم والسياسة التحريرية الخاصة، ومن ثم تناول الخطاب الصحفي لقضية التعديلات الدستورية وفق تلك السياسة والأيديولوجية، فكل صحيفة تمثل فكرا معينا وفئة معينة في المجتمع وبالتالي اختيار الأهرام والوفد والشروق كعينة للصحف المصرية سيحقق الشمول والتعبير عن جميع الصحف.

- لما لصحف الدراسة الأهرام والشروق والوفد من تاريخ وأهمية وانتشار وهذا سيساعد في التوصل للنتائج المرجوة من البحث أو الدراسة.

- وبشكل عام فإن هذه الصحف تتباين في نمط ملكيتها وبالتالي تتباين فيما تعبر عنه من منطلقات فكرية وأيديولوجية مما ينعكس ذلك على مضمون الخطاب الصحفي للتعديلات الدستورية ٢٠١٩ والذي قدمت له الصحف محل الدراسة.

الإطار الزمنى للدراسة:

تمتد الفترة الزمنية للدراسة خلال عام ٢٠١٩ م.

وترجع أسباب اختيار الباحثة لهذه الفترة الزمنية إلى:

- هي فترة زمنية كان فيها الكثير من الزخم السياسي والتغيرات السياسية في مصر بسبب التعديلات الدستورية ٢٠١٩.

- هي الفترة التي تناولت فيها الصحف محل الدراسة قضية التعديلات الدستورية ٢٠١٩ واختلاف الآراء والجدل حولها في الشارع المصري .

- تم تعديل الدستور في هذه الفترة بعد إجراء استفتاء شعبي وأثارت بعض المواد التي تم تعديلها إشكالية لدي البعض ووافق عليها كثيرون، وتناولت الصحف الحديث عن هذه القضية.

المواد الخاضعة للتحليل:

تتناول الدراسة بالتحليل كل ما تضمنه الخطاب الصحفي للتعديلات الدستورية ٢٠١٩ من مواد الرأي (مقال – تقرير – حوار – تحقيق – كاريكاتير) في صحف "الأهرام"، و"الوفد"، و"الشروق" أثناء الفترة الزمنية المحددة للبحث.

وبلغ إجمالي المواد التي تم إجراء التحليل عليها عن الصحف الثلاث ١٥٦ مادة رأي موزعة كالتالي ٥١ مادة رأي بجريدة "الأهرام"، و٤٠ مادة رأي بجريدة "الشروق" ، و٦٥ مادة بجريدة "الوفد" .

وبلغ عدد التقارير بجريدة "الأهرام" ٣٠ تقريرا، والمقال ١٣ مقالا، والحوار ١، وبريد الأهرام ٣، والكاريكاتير ٣ ، والتحقيق ١ .

وبلغ عدد التقارير بجريدة "الوفد" ٣٥ تقريرا، والمقال ٣٠ مقالا.

وفي جريدة "الشروق" بلغ عدد التقارير ٢٥ تقريرا، والمقال ١٥ مقالا.

الإطار النظري للدراسة

١ – تعريف الخطاب الإعلامي:

الخطاب لغةً: جاء في لسان العرب أن (الخطاب هو مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا... والمخاطبة مفاعلة من الخطاب)[١].

وجاءت مادة (خطب) في عدة مواضع من القرآن الكريم، قال تعالى: {وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ} (ص:٢٠)، وقال جل شأنه: {وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْناً وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَاماً} (الفرقان:٦٣)، وقال سبحانه وتعالى: {وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ} (هود:٣٧).

[١] ابن منظور " لسان العرب – مادة "خطب".

الخطاب اصطلاحاً: وعرف بأنه (كل نطق أو كتابة تحمل وجهة نظر محددة من المتكلم أو الكاتب، وتفترض فيه التأثير على السامع أو القارئ، مع الأخذ بعين الاعتبار مجمل الظروف والممارسات التي تم فيها)[١].

ويتوارد مصطلح الخطاب Discourse في حقل البحوث اللغوية ضمن مجالي اللسانيات وتحليل الخطاب، مع مصطلح النص Text فيبنى تقابل بين الخطاب والنص. أما النص فمتتالية من الجمل المنسقة وفق روابط لفظية ومعنوية قابلة للحصر، وحصرها وتصنيفها هو موضوع لسانيات النص. أما الحطاب فهو الحدث الذي يخرج النص من الإمكان الماثل في قواعد اللغة إلى الوجود القائم في استعمال الناس والذي تؤطره إحداثيات زمانية ومكانية ويوجهه غرض أو غاية سبق من أجلها الكلام.

وعليه فإن تحليل الخطاب لا يقف عند الحد البنية السطحية للنصوص، إنما يتجاوزها إلى محاولته القراءة التأويلية للنص نحو استنطاق مختلف الرموز والإشارات التي يحيل إليها، أو ما يعبر عنه بما لم يقله النص أو ما سكت عنه. إنه يدرس العلاقة التي تجمع بين اللغة وأنماط الهيمنة الاجتماعية [٢]. والسعي وراء علاقات ومنعطفات تلك الهيمنة هو ما جعل تحليل الخطاب يتخذ من الخطاب الإعلامي موضوعًا رئيسيًا [٣].

الإعلام لغة: الإعلام من مادة علم، يعلم علمًا، ويدل على أثر بالشيء يتميز به [٤] فنقول أعلمته بكذا أي أشعرته، وعلمته تعليمًا، والعلم من صفات الله عز وجل فالله العالم

---

[١] أحمد عبدالله الطيار ٢٠٠٥، "تأويل الخطاب الديني في الفكر الحداثي الجديد"، حولية كلية أصول الدين القاهرة، العدد ٢٢، المجلد الثالث، ص ١٢.

[2] **B. Grant Colin" Destabilizing Social Communication Theory" Culture &Society, Vol. 20, No. 6 (2003) 95119,p118.**

[٣] **يعكس الخطاب الإعلامي عملية الصراع والهيمنة عبر الإقناع وتزييف وعي الجماهير فهو من أهم مؤسسات التشكيل الثقافي ، ولا نجافي الحقيقة إذا قلنا إن جميع مصادر التشكيل الثقافي على تنوعها أصبحت بحوزة الإعلام (عكاشة ٢٠٠٧ ، ص ٤٤) .**

[٤] ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، باب العين واللام، ١٠٩/٤.

العليم العلّام[١]، قال الله تعالى: {عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ}[٢]، وقال تعالى: {وهُوَ الخَلاَّقُ العَلِيمُ}[٣] وقال سبحانه: {عَلاَّمُ الغُيُوبِ}[٤].

والعلم نقيض الجهل، ويقال: استعلم لي خبر فلان وأعلمنيه حتى أعلمه، واستعملني الخبر فأعلمته إياه[٥]، وعلمت الشيء أعلمه علمًا: عرفته[٦].

وجاء في اللغة بمعنى التبليغ يقال بلغت القوم بلاغًا أي أوصلتهم الشيء المطلوب، قال تعالى: {ولَقَدْ وصَّلْنَا لَهُمُ القَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ} [٧].

والبلاغ إيصال الشيء للمتلقي أو السامع لقوله صلى الله عليه وسلم: "بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[٨].

وبلغ وأنبأ وبيّن وأوصل بمعنى أعلم وتعني إشاعة المعلومات وبثها وتعميمها ونشرها وإذاعتها على الناس وإفهامها لهم [٩].

والإعلام غير التعليم لأن الإعلام اختص بما كان أخبار سريعة، أما التعليم فينطوي على التكرار والتكثير [١٠].

الخطاب الإعلامي اصطلاحاً:

هو: "النظام الفكري الذي ينطوي على مجموعة من المفاهيم حول الواقع برمته، أو جوانبه؛ فالسؤال ليس ما يقوله الخطاب، بل لمن سيوجه وما هي جوانبه، وما تأثيراته وأبعاده"[١].

---

[١] الفراهيدي: العين، باب العين واللام والميم ١٥٢/٢.
[٢] سورة التغابن من الآية (١٨).
[٣] سورة يس من الآية (٨١).
[٤] سورة المائدة من الآية (١٠٩).
[٥] ابن منظور: لسان العرب، مادة عين ١٢/ ٤٨٤، ٤٨٦.
[٦] الجوهري: الصحاح، مادة علم ١٩٩٠/٥.
[٧] سورة القصص الآية (٥١).
[٨] البخاري: صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ١٧٠/٤، ح (٣٤٦١).
[٩] ابن منظور: لسان العرب، مادة عين ٤٨٧/١٢، الكوفي: الكليات، ص ٢٣٠.
[١٠] الكوفي: الكليات، ص ١٤٨.

ويرتبط الخطاب عادة بالصراعات العقلية بالمجتمع سواء أكانت صراعات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، تصنع في لحظة تاريخية بعينها فكرًاب عينه، يحمله خطاب مرسل إلى مستقبل في زمان ومكان محددين [٢].

ويعد الخطاب الإعلامي صناعة ثقافية [٣] بأتم معنى الكلمة تتكاثف على إنتاجها وسائط متعددة يظهر ذلك في طبيعة الرسائل التي تتدفق عبر هذا الخطاب وسرعتها وطرائق توزيعها وكيفيات تلقيها الأمر الذي جعل من الإعلام محورًا أساسيًا في منظومة المجتمع وكما قال نبيل علي: "لقد ساد الإعلام ووسائله الإلكترونية الحديثة ساحة الثقافة والتكنولوجيا، وثقافة الوسائط المتعددة، وكما لقب "أرسطو" بالمعلم الأول حاز "ولت ديزني" لقب المعلم الأعظم بعد أن باتت الثقافة إعلامها وترفيهها تصنيعًا لا تنظيرًا"[٤].

ويمكن القول بأن: مفهوم الخطاب الإعلامي هو منتوج لغوي إخباري منوع في إطار بنية اجتماعية ثقافية محددة، وهو شكل من أشكال التواصل الفعالة في المجتمع، له قدرة كبيرة على التأثير في المتلقي وإعادة تشكيل وعيه ورسم رؤاه المستقبلية وبلورة رأيه، بحسب الوسائط التقنية التي يستعملها والمرتكزات المعرفية التي يصدر عنها.

٢- تعريف الخطاب الصحفي [٥]:

---

[١] عبد العزيز العبادي، ميشيل فوكو، المعرفة والسلطة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص ٢٠.

[2] **macdonaell, 1987, Theroies of Discourse An Introduction, uk, bsil kegnanpaul, p2**.

[٣] الصناعات الثقافية هي كل الأجهزة المادية والطاقات البشرية التي تجسم الآثار الفنية والإبداعية والنتاجات الثقافية في صورتها المحسوسة فتنسخها أو تنشرها أو توزعها حسب مقاييس صناعية وتجارية لغاية تنمية وتطوير الثقافة، وتستند هذه الصناعات على صناعات تحتية كبيرة صناعية واقتصادية. أنظر للمزيد من التفاصيل، الحبيب الإمام، صناعة الثقافة والاحتكار العالمي، مجلة العربي، العدد ٤٣٤، جانفي ١٩٩٥، ص ٣١ وما بعدها.

[٤] نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة، رقم ٢٦٥، ٢٠٠١، ص ٤٣٣.

[٥] **المجلة العربية للإعلام والاتصال، خطاب "الأزمة المالية العالمية" في الصحافة العربية: الإخراج والتمثل، د. منصور مبارك ميغري، أستاذ مشارك جامعة الملك سعود، و د. ناصر عبد الله الغالي، أستاذ مشارك جامعة الملك سعود. ص ٢٧٣٢٧٥.**

يشير الخطاب الصحفي إلى الإنتاج اللغوي المكتوب الذي تضطلع به مؤسسة لغوية اجتماعية هي الجريدة، بمقتضى ما يسميه باتريك شارودو "عقد التواصل الإعلامي" Contrat de communication mediatique. [١] ينشأ هذا العقد بين طرفين ويؤطره مقام اجتماعي لغوي ذو خصوصية.

أما طرفا العقد منشئ الخطاب الصحفي والجمهور المستهلك لهذا الخطاب. وبينهما علاقة يصفها العقد صراحة [٢] بمفردات القصد إلى **الإخبار عن الوقائع** (أخبرك بأن الحادث الغلاني قد جدّ في الزمن ز والمكان م إلخ...) **وتفسيرها** (حدث ما حدث على الصورة ص، وتبين أن أسبابه هي س) **وإبداء الرأي فيها** (بمقتضى العقد الذي بيننا أفيدك برأيي في الموضوع ص، وهو موضوع يُفترض أن يشغلك بحكم كونك طرفًا في العقد الأشمل الذي هو العقد الاجتماعي) وتوصف **ضمنًا** بمفردات القصد إلى **التأثير وعطف الرقاب** الذي يبرر المبادرة إلى أخذ الكلمة في كل عمل لغوي[٣].

أما المقام الاجتماعي اللغوي، فهو عبارة عن جهاز ينظم إنتاج الخطاب ويتضمن عددًا من الفاعلين، الذين يتداولون على أنماط أساسية من الأدوار، يحصرها شارودو في خمسة أنماط هي[٤]:

- البحث عن المعلومة: ويصل هذا الدور الصحيفة بمصادر الخبر.

- تقويم المعلومة، مما يفضي إلى عملية اختيار ما هو "جدير" بأن ينشر على الناس وفق معايير متعددة كأهمية المادة الإعلامية وخط التحرير ومقدار الحرية المتاح، ودرجة التفاعل المتوقع من الجمهور.

---

(1)Patrick Charaudeau,2006, http://semen.revues.org/document2793.html.

(٢)انظر العبارات التي تعرف بها الصحف نفسها من قبيل "صحيفة يومية إخبارية شاملة".

(٣) يعتبر هذا مبدأ كلياً في المقاربات التداولية لاسيما الحجاجية منها. انظر: باتريك شارودو معجم تحليل الخطاب، ترجمة المهيري وصمود (المركز الوطني للترجمة تونس ٢٠٠٨)، المواد الآتية: عمل اللغة ص ٢٠٢٥، الحجاج ص ٦٨.

(4)Patrick Charaudeau,2006, http://semen.revues.org/document2793.html

- إبلاغ المعلومة، وهو ما يفرض إخراجًا خاصًا في ضوء المقاصد القائمة والآثار المراد إحداثها، بالتصرف في طرق السرد والوصف، وفي كم المادة النصية وموضعها من العدد ومن الصفحة.

- التعليق على المعلومة، بإنتاج خطاب تفسيري ينظم العلاقات بين الأحداث والأقوال.

- إثارة النقاش، من خلال عرض وجهات نظر الفاعلين الاجتماعيين المختلفين حول الحدث الواحد.

أدوات التحليل:

ومن خلال العرض السابق للمفهوم الخاص بالخطاب والمناهج المستخدمة في الدراسة فإن الباحث يستعين بعد من المقاربات المنهجية "الأدوات البحثية" التي تساعد على رصد وتحليل خطابات الصحافة العربية، وهو تحليل يستند إلى كون الخطابات الصحفي رسالة اقناعية تستهدف تثبيت قناعات محددة،أو تغييرها، أو تفنيد وجهة نظر مضادة في مجال حوار تفاعلي تنافسي بين خطابات تستند إلى أطر مرجعية متباينة وتتنازع فيما بينها بشأن قضية جدلية، وتكون الصحافة هي ميدان هذا الصراع الفكري عبر ما تقدمه من طروحات.

أ . مسار البرهنة:

نظرًا لأن التعديلات الدستورية ٢٠١٩ إشكالية أفرزت عددًا من المواقف والفاعليات تباينت بشأنها مواقف مختلف الخطابات الصحفية في الساحة الصحفية المصرية، وسيطرت بصورة تكاد تكون تامة على عمليات التفاعل السياسي في النظام الصحفي المصري، تنوعت فيها الرؤى والمواقف السياسية والتي تجسدت في الخطاب الصحفي المصري عبر منظومتين: الأولى المنظومة الصحفية القومية بعلاقتها بالسلطة السياسية، ومنظومة الصحف الحزبية والتي تنوعت مواقفها بحسب الأساس الفكري للحزب الذي تنتمي له، وتنوع التيارات السياسية التي تعبر عنها وموقفها من التعديلات الدستورية، وبحسب علاقات الأحزاب بالسلطة السياسية، والفاعليات الخاصة للصحافة ذاتها والدور المميز الذي حاول

بعض رؤساء تحرير الصحف تأسيسه بالقياس إلى مواقف الأحزاب، الأمر الذي يجعل المنظومة الصحفية المصرية تموج بفاعليات متباينة ومتنوعة شكلت أساسًا للصراع الفكري بشأن التعديلات الدستورية، وحيث عرف كل خطاب صحفي نفسه بالمقارنة بغيره، وعلى هذا الأساس فإن المواد الخاضعة للدراسة هي مواد الرأي في الصحيفة والتي تشكل الأساس للخطاب الصحفي بما تحمله من طروحات وحجج مدعمة تثبت وتدعم صحة الطروحات الواردة، وداخل هذا الإطار فإن مواد الرأي تسعى عبر عملية منطقية لتأكيد نفسها في مواجهة منافسين لهم طروحاتهم المغايرة، أي عبر عملية استدلال منطقي تشمل أطروحة ترافقها حيثياتها، وبحيث يصبح الخطاب الصحفي في مجمله تركيبًا منطقيًا تتراتب فيه الجمل داخل إطار واسع يشمل مقولات أساسية يسعى منتج الخطاب لتأكيدها في مواجهة أو لإزاحة خطاب آخر منافس، واستخدام أداة مسار البرهنة في التحليل يصبح ذا أهمية كبيرة نظرًا لما تسمح به من "تحليل الأيديولوجيا داخل خطاب ما دون إجراء أي تفكيك لبنية الخطاب حيث يتم التعامل مع أطروحة مركزية داخل الخطاب ونقلها بسياق أقرب إلى صيغتها، ثم البحث عن تسلسل للحجج التي يطرحها المتكلم لإثبات هذه الأطروحة وهو تحليل يركز على الأجزاء ذات الطابع الجدلي"(١).

ونظرًا لطبيعة إشكالية موضوع التعديلات الدستورية والتي أثارت قدرًا واسعًا من تباين المواقف عبرت عنه الخطابات الصحفية في حيز ممارسة الصراع الفكري، وفي إطار أن الخطاب يحاول تأكيد موقفه الخاص وإزاحة الآخر ذي الطرح المعارض، فإن هذه الأداة تصبح الأمثل لتحليل مواد الرأي في الصحافة المصرية.

"وتعرف البرهنة بأنها فعل معقد غائي، تتوافق غايته مع انضمام المستمع إلى أطروحة يعرضها المتكلم أو القارئ وتتيح تسلسلاً مبنيًا على البراهين المختلفة، والتي تربطها إستراتيجية شاملة، وعادة ما توجد البراهين في صورة ترابية، أي أن برهانًا معينًا يساهم في إرساء برهان آخر على مستوى أعلى... ويتركز دور البرهان أو البراهين في التدليل أو

(١) مارلين نصر، مرجع سابق، ص ٥٣ – ٥٤.

منظمة الأطروحة –إذا جاز التعبير– وإثبات صلاحيتها ولا يشترط دائمًا أن تصاحب كل أطروحة براهين أو برهان ما"[١].

وعلى هذا الأساس تقوم الباحثة بقراءة شاملة للخطاب الصحفي ويستخرج من كل مادة رأي (خطاب) مقولته الأساسية (الطرح المركزي) والذي يستهدف منتج الخطاب ترويجه وتدعيمه، هذا وقد يحتوي الخطاب الواحد على مقولة أساسية (طرح مركزي) يلجأ الكاتب إلى تكراره بصياغات مختلفة دون تدعيمه بحجة أو بعدد من الحجج المدللة على صحته – ويفضل الباحث هنا استخدام لفظة حجة بدلاً من برهان، نظرًا لأن الأخير قد يوحي بحتمية ووجوب الطرح الذي يستخدم البرهان أو البراهين للتأكيد عليه كنتيجة منطقية يتوصل لها الجميع على اختلافهم، أما الحجة فهي تشير إلى أن ما يستند إليه الكاتب حجة من وجهة نظره هو، وقد يثبت تهافتها من وجهة نظر آخرين، فهي حجته وليس برهانًا منطقيًا مقبولاً من الجميع – ولا يمنع ذلك أن يحوي الخطاب أكثر من مقولة أساسية "طرح مركزي"، فنظرًا لأن إشكالية موضوع التعديلات الدستورية قد شهدت عددًا من القضايا الجدلية المتزامنة والمتتالية، والتي رأى الكُتاب ضرورة بيان رأيهم بشأنها، فإنه قد تقدم أكثر من مقولة أساسية بحسب القضايا الفرعية التي يتعرض لها الكاتب داخل الإطار الشامل للنظر للتعديلات كإشكالية مركبة، وهنا قد يدعم مثل هذه الطروحات المركزية بحجج مساندة، "وعلى هذا الأساس ونظرًا لأن موضوعات الخطاب يتم تكثيفها وتنظيمها في متتاليات لغوية تقوم بتكثيف الدلالة لإنتاج موضوع الخطاب، فإنه يكون علينا الرجوع إلى تلك الوحدات اللغوية (جمل أو فقرات) التي تقوم بتلخيص أو تكثيف النقاط الأساسية في الخطاب"[٢].

وهكذا تتكون عملية المحاججة من تواجد خطاب بشأن قضية تتنازع بشأنها الآراء، ويحتوي على عدد من المقولات أحدها يعتبر المقولة الأساسية وتأتي بقية المقولات كتدعيم

(١) محمد علي محمود شومان، تطور فكرة القومية العربية في الصحافة المصرية: ١٩٢٤١٩٥٢ رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٠)، ص ٢٣.

(2) Gillian Brown and George Yule, Op. cit., P. 108.

وتأكيد على صحة المقولة الأساسية من وجهة نظر الكاتب، أي (حجج) يتوسل بها لإثبات صحة طرحه الأساسي.

ب . تحليل القوى الفاعلة:

وتقوم هذه الأداة البحثية على أساس تحليل تصور خطاب محدد لمجموعة من الفاعلين ذوي الأهمية، ورصد الأفعال (الأدوار) والصفات المنسوبة لهم في الخطاب المدروس، وتقييم هذه الأدوار والصفات سلبيًا أو إيجابيًا من وجهة نظر الخطاب.

وقد قامت الباحثة باختيار مجموعة من الفاعلين الذين تواجد بشأنهم تصور في مختلف الدراسة وفي الخطاب المعبر عن السياسية الخارجية للدولة، ويصبح تحليل أدوارهم الممنوحة في الخطابات المدروسة مجالاً لإثراء البحث وذلك لاختلاف طبيعة التصور المقدم عنهم باختلاف الخطابات المدروسة، حيث تتحدد طبيعة التصور بمدى تأييد أو مناهضة الخطاب لأحد هؤلاء الفاعلين، ويتم رصد مدى اتساق أو تباين طبيعة التصور المقدم عن أطراف القضية وذلك باختلاف طرح القضية داخل كل صحيفة. وقد اعتمد اختيارنا للقوى الفاعلة على أساس وجود أدوار هامة لها في القضية، وكذلك في الخطاب الصحفي بتنويعاته، وتسمح هذه المقارنة المنهجية "بتحديد تصور فئة ما للقوى المساعدة والقوى المناهضة أو العكس في نطاق تحليل أيديولوجيتها السياسية"(١).

وتحتوي هذه الأداة على جانبين متكاملين (كمي وكيفي)، ويتعلق الجانب الكيفي بطبيعة الأدوار التي تقدمها الخطابات المدروسة عن مختلف القوى الفاعلة، حيث يقوم الباحث برصد الأدوار والصفات بصياغتها الأصلية لتتبع تقييم هذا الفاعل، ثم تتبع مدى التطور في تقييم مجمل الفاعلين داخل كل خطاب مدروس ومع تصاعد الأحداث، وارتباط ذلك بموقف الصحيفة من الأزمة وأطرافها.

أما الجانب الكمي فيدخل في نطاق إحصاء عدد الأدوار والصفات المقدمة في الخطابات المدروسة عن الفاعل الواحد، ومقارنتها إذا تباينت الأدوار والصفات داخل كل

(١) مارلين نصر، مرجع سابق، ص ص ٥٣ – ٥٤.

صحيفة تزامنيا أو تعاقبيا، وكذلك المقارنة الإجمالية بين التصور الخاص بكل فاعل داخل كل صحف الدراسة وكذلك بين طبيعة التصور المقدم عنه في الخطاب الرسمي المعبر عن سياسة الدولة ومواقفها من التعديلات الدستورية.

جـ . تحليل الأطر المرجعية:

وتعتمد هذه المقارنة المنهجية على حقيقة أساسية هي وجود منطلقات فكرية متباينة تشكل قاعدة لانطلاق الخطابات المختلفة، وهي بمثابة أسس ومبادئ تستند إليها الخطابات الصحفية لكل صحيفة في صراعها الأيديولوجي بشأن التعديلات الدستورية، وهي تمثل القاعدة والإطار الذي يغلف الطروحات والإحالة المرجعية الدائمة التي تستند إليها في تأكيد مواقفها، وهي تصبغ خطابات كل صحيفة بحسب القوى السياسية والتيارات التي تعبر عنها كل صحيفة، ويتم تتبع هذه الأطر ورصد كيفية وطبيعة استخدام الخطابات الصحفية لها بما يثري البحث، بالوقوف مثلاً على طبيعة استخدام المرجعية سواء باستدعاء الرموز والحوادث التاريخية أو استخدام كلمات لها دلالتها، وذلك للخروج بتوصيف شامل عن الأطر المرجعية التي يصطبغ الخطاب الصحفي لجريدة ما بصبغتها وطبيعة هذه الأطر وعلاقتها بالقوى السياسية التي تعبر عنها الصحف.

الإطار المعرفي للدراسة :

الدستور في أي دولة مجموعة المبادئ والقواعد الحاكمة لحركة الدولة والمجتمع، وعلاقة السلطة الحاكمة بمواطنيها، وحقوق هؤلاء المواطنين وواجباتهم ومدي الحريات التي يتمتعون بها، وكذلك شكل النظام السياسي القائم والعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية به، والأسس العامة التي تدار على أساسها شئون الدولة، سواء كانت هذه الدولة ديمقراطية أو ذات نظام تسلطي، وسواء كانت جمهورية أو ملكية رئاسية أو برلمانية، والدستور على هذا النحو هو الوثيقة الأعلى في الدولة سواء كان مكتوباً كما هو الحال في مصر وغالبية دول العالم، أو جرى العمل به في صورة مجموعة من الأعراف والتقاليد كما يحدث في بريطانيا، ولا يجوز أن يأتي أي قانون أو تشريع مخالفاً له وإلا كان باطلاً وحكم عليه بعدم الدستورية .. فهو الفيصل إذاً بين الدولة والمواطن في حالة تجاوزها أو تعديلها على حقوق

المواطن وحرياته، فالدستور ليس قيداً على المواطن، وإنما هو الضمانة لحقوقه وحرياته في مواجهة أي تعسف من جانب الدولة[١].

وعندما يوضع الدستور تبنى على أساسه دولة المؤسسات، ومن هنا تأتي أهمية نصوص الدستور وحتمية المشاركة في وضعها والموافقة عليها؛ لأنها ستصبح بعد التصديق عليها من السلطة التشريعية ميثاقاً وطنياً يتعهد الجميع بمراعاته واحترامه[٢].

لذا يتميز الدستور كنظام قانوني بالخصائص الآتية: -

١- السمو على سائر النظم القانونية.

٢- الدستور جوهر النظام الدستوري.

٣- المساواة بين مراتب القواعد الدستورية الواردة في الدستور[٣].

التطور الدستوري في مصر

ذهب بعض الباحثين إلى أن نواة أول دستور حديث لمصر وُضع عام ١٧٩٥م قبل ثلاث سنوات من مجيء نابليون إلى مصر؛ حيث شهدت مصر تطورات سياسية واجتماعية مهمة، وتصاعدت فيها المقاومة الشعبية ضد الوالي العثماني والمماليك مطالبة بالعدالة والمساواة والحرية؛ وكانت مصر على شفا ثورة شعبية أدت إلى انتزاع العلماء والزعامات الشعبية لحجة مكتوبة من الوالي العثماني والمماليك، وكانت هذه الحجة بمنزلة "ماجنا كارتا" مصر الأولى حيث تضمنت نزولاً من حكام البلاد على بعض مطالب الشعب المتعلقة بالضرائب والتمثيل الشعبي وغيرها من المطالب[٤].

ويرجع آخرون بداية الدستور المصري إلى عام ١٨٣٧، حيث قام محمد على بإصدار القانون الأساسي الذي يعد أول دستور عرفته مصر الحديثة؛ وهي بذلك من أقدم

---

(١) فتحي فكري، الدستور: طرق الإصدار .... إجراءات التعديل، سلسلة مفاهيم الشهرية ع٣٠ يونيو ٢٠٠٧ (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٧) ص٥.

(٢) فائقة الرفاعي، رؤية في دستور جمهورية مصر العربية: تعديل أم تغيير. ط١ (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧) ص٩.

(٣) أحمد فتحي سرور، "دراسة في منهج الإصلاح الدستوري: خصائص الدستور كنظام قانوني" مجلة مجلس الشعب، ع٣٧، أغسطس ٢٠٠٦، ص٤.

(٤) أحمد محمد أمين، مرجع سابق، ص١٠.

دول العالم التي عرفت الدساتير المكتوبة، ثم جاءت اللائحة التأسيسية لعام ١٨٨٢ التي سارع الاحتلال البريطاني إلى إلغائها بسبب ما كانت توفره من ديمقراطية ورقابة شعبية على أداء الحكومة من خلال مجلس شورى النواب[١].

وفي ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حصلت مصر على الاستقلال، وصدر في أبريل ١٩٢٣ الدستور الجديد الذي نص على إقامة مجلس شيوخ ثلاثة أخماسه منتخبون، والخمسان معينون ومجلس نواب منتخب لمدة خمس سنوات، ويتمتع المجلسان بالصلاحيات ذاتها.

وقد صدر بعد ثورة ١٩٥٢ دستور جديد عام ١٩٥٧، لكنه ألغى عام ١٩٦١م، وفي مارس ١٩٦٤ صدر الدستور المؤقت الذي استمر حتى عام ١٩٧١م.

وفي ١١ سبتمبر ١٩٧١م صدر الدستور الدائم لمصر من خلال استفتاء شعبي عام، ونص على نظام برلماني ديموقراطي ودعم سيادة القانون واستقلال القضاء ووضع الأسس الاشتراكية للنظام، وبذلك قام مجلس الشعب كسلطة تشريعية إلى جانب مسئوليته عن اعتماد السياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة، وعن مراقبة السلطة التنفيذية.

وفي عام ١٩٧٦، سمح القانون بالتعددية الحزبية، وفي عام ١٩٨٠ تم تعديل الدستور والذي بموجبه أنشئ مجلس الشورى كسلطة استشارية بهدف توسيع دائرة المشاركة السياسية والديمقراطية، كما منحت الصحافة صفة السلطة الشعبية المستقلة.

وفي عام ٢٠٠٥، تم تعديل المادة ٧٦ من الدستور الدائم والقوانين ذات العلاقة.. وهكذا ظلت الحياة النيابية في مصر تتأرجح حتي صدور الدستور الدائم عام ١٩٧١، والذي شهد تعديلاً موفقاً عام ١٩٨٠ أستكمل به الكيان المؤسسي البرلماني، وسجل خطوة واسعة نحو مزيد من الحرية والشفافية، ثم جاء التعديل الذي أجري عام ٢٠٠٥ ليغير وجه النظام السياسي في مصر (بغض النظر عن أوجه القصور التي شابت التعديل)، حيث منح الشعب حق اختيار رئيسه بالانتخاب المباشر من بين أكثر من مرشح بدلاً من الاستفتاء على

[١] فتحي فكري، الدستور: طرق الإصدار ... إجراءات التعديل، سلسلة مفاهيم الشهرية، ع٣٠ يونيو ٢٠٠٧ (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص٥، ٦.

شخص واحد يرشحه مجلس الشعب[١]. وفي عام ٢٠٠٧ تم تعديل ٣٤ مادة من الدستور ثم تعديل الدستور عام ٢٠١١ باستفتاء شعبى ، وفى ٢٠١٣ تم تشكيل لجنة الخمسين لتعديل الدستور وأخيرا التعديلات الدستورية ٢٠١٩ لزيادة صلاحيات الرئيس ومدة الرئاسة .

ويتكون دستور مصر القائم حالياً من سبعة أبواب، يتناول الباب الأول سمات الدولة ونظامها السياسي والاقتصادي ولغتها وأساس التشريعات فيها، أما الباب الثاني، فيتناول المقومات الأساسية للمجتمع المصري: الاجتماعية والخلقية والاقتصادية. ويشمل الباب الثالث الحريات والواجبات العامة. أما الباب الرابع فيتعرض لموضوع سيادة القانون بما يشمل حق التقاضي وإقامة الدعوي والدفاع وحقوق الإنسان لجميع المواطنين ولمن وقع عليه عقوبة. أما الباب الخامس فيتناول مهام وواجبات كل من رئيس الدولة والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية رئيس الجمهورية والحكومة والإدارة المحلية والقوات المسلحة والشرطة وعدد من المؤسسات التي تشمل المجالس القومية المتخصصة، والمحكمة الدستورية العليا، ومجلس الدفاع الوطني، والمدعي العام الاشتراكي (قبل تعديل ٢٠٠٧)، ويتناول الباب السادس أحكاماً عامة وانتقالية، والباب السابع أحكاماً جديدة تشمل الإضافات التي تمت عام ١٩٨٠م والخاصة بمجلس الشورى وسلطة الصحافة[٢].

ويشير بهي الدين حسن إلى وجود ثلاث توجهات سادت أثناء طرح فكرة التعديلات الدستورية في السنوات الماضية والتي ألحت عليها أطراف وجماعات سياسية ومدنية منذ سنوات.

الأول: اتجاه الواقعية، وهو الذي لا ينطلق من التفكير بالأماني والتمنيات wishful thinking وإنما من النظر لما يجرى على الأرض... فالنظرة الواقعية ترى أن معسكر الإصلاح هشاً لا يقدر على انتزاع موقع مؤثر في علاقات القوى على الأرض مع النظام الحاكم، حتى لو جرت أكثر الانتخابات نزاهة وحرية، ما لم يلتحم بالإخوان المسلمين، الذين يرفضون مثلهم مثل النظام الحاكم أي نمط من العلاقة الندية المتكافئة مع أحزاب

(١) فائقة الرفاعي، مرجع سابق، ص ١١، ١٢.
(٢) المرجع السابق، ص ٩، ١٠.

وجماعات المعارضة الاخرى. ولذا فإن الموقع الذيلي هو الخيار الوحيد المطروح أمام المعارضة غير الإخوانية، سواء تحالفت مع النظام الحاكم أو مع الإخوان المسلمين.

الثاني: اتجاه الموائمة السياسية، وأصحابها مثل من سبقوهم يدّعون أيضاً التحلي بالواقعية، ولكنها لا يمكن وصفها إلا بالواقعية المرة أو المريرة، وأصحاب الموائمة السياسية ثلاثة أجنحة ... تتمثل رؤيتهم بإيجاز في المطالبة بتعديل محدود لا يُغضب أياً من جماعات المعارضة الرئيسة، ولا يستعدى النظام الحاكم، ولا يثير نقمة مجتمعية هنا أو هناك، وفي الوقت نفسه يدفع بالبلد خطوة للأمام في مسيرة الألف ميل، ثم لكل حادث حديث.

الثالث: الاتجاه المستقبلي، يبدو أصحابه مفرطين في التفاؤل، ولكن من زاوية أخرى، قد يبدون أقل تشاؤماً عن أصحاب الاتجاه الأول في الإصلاح الدستوري فهم لا يؤمنون بمبدأ أصحاب الاتجاه الثاني ... وتتمثل نقطة الانطلاق بالنسبة لهم في المستقبل، وليس إصلاح الحاضر إذ يعتقدون أن تركيز الطاقات المحدودة المتاحة على وهم إصلاح الحاضر، سيؤدي حتماً لخسارة المستقبل والحضارة معاً؛ ولذا فإن المبدأ الأول على وفق منهج هذا الاتجاه هو السعي لتغيير خريطة علاقات القوى، بما يسمح بإصلاح حقيقي في المستقبل، سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً دستورياً أم تشريعياً أم كل هذه المجالات مجتمعة. وبالطبع فإن أنصار هذا التوجه لا يعتقدون بجدوى أي تعديل في دستور ١٩٧١ وبعضه يعتقد أنه جاء متخلفاً حتى عن عصره – أي عن عام ١٩٧١ – فما بالنا بعد ٣٥ عاماً على صدوره[١].

وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسين بالنسبة للتعديلات الدستورية:

[١] بهي الدين حسن، وآخرون، وطن بلا مواطنين، التعديلات الدستورية في الميزان، ط١، سلسلة قضايا الإصلاح (١٦) (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧)، ص ص ٢٢، ٢٧.

أولهما: اتجاه متشدد ينادي بإحداث تعديلات كبيرة وواسعة في الدستور القائم ويصل إلى المناداة بضرورة إلغاء الدستور المصري، وأن يوضع دستور آخر جديد تماماً؛ نظراً لأنَّ الواقع قد تجاوز الدستور الحالي، ويمكن أن يندرج في إطار هذا التيار الفكري أغلب فصائل المعارضة السياسية في مصر، وقد لجأت معظم أحزاب المعارضة في مرحلة لاحقة إلى موقف أقل تشدداً بعد أن تيقنت من عدم إمكانية تغيير الدستور بأكمله وبدأت حملاتها لإقناع الرأي العام بأنّ هذه التعديلات تمثل ردة على طريق الديمقراطية وأنها بمنزلة أكبر عملية تخريب في تاريخ مصر.

ثانيهما: اتجاه معتدل ينادي بإدخال ما يلزم من تعديلات على بعض مواد وقواعد الدستور التي يكون هناك احتياج إلى تعديلها بينما باقي المواد الدستورية التي لا تحتاج إلى تعديل وهي أغلب الدستور فتظل كما هي، وقد ذهب البعض من أنصار هذا الاتجاه المعتدل إلى القول بأن الدستور المصري من أرقى دساتير العالم، وأن وثيقة إعلان الدستور من أروع الوثائق التي ظهرت على الأرض.

النتائج العامة للدراسة:

أثرت البيئة الداخلية لإصدارات الصحف محل الدراسة، وكذلك البيئة الخارجية الممثلة في علاقة الصحيفة بالمجتمع فضلاً عن البيئة المهنية الممثلة في مجموعة الضوابط المهنية للعمل الصحفي التى يعمل من خلالها الصحفي داخل صحيفته في إطار توجهها حكومياً- حزبياً- خاصا، على الخطاب الصحفي للتعديلات الدستورية ٢٠١٩ وارتبط ذلك بالنتائج وتحليلها ويمكن تقديمها على النحو التالي: -

- ❖ كشفت الدراسة أن هناك جوانب اتفاق واختلاف في أطروحات الخطاب الصحفي حول قضية التعديلات الدستورية ٢٠١٩ في صحف الدراسة الثلاث الأهرام والوفد والشروق.
- ❖ اتفقت أطروحات جميع صحف الدراسة (الأهرام- الوفد- الشروق) عل ضرورة المشاركة الإيجابية في الاستفتاء حول التعديلات الدستورية ٢٠١٩، وضرورة النزول للإدلاء بالصوت سواء بنعم أو لا ووصفتها بالمشاركة الواجبة.
- ❖ اتفقت أطروحات جميع صحف الدراسة (الأهرام- الوفد- الشروق) على أن الدعوات المحرضة لعدم النزول والمشاركة في الاستفتاء حول التعديلات الدستورية ٢٠١٩ ومقاطعتها، هو أمر ليس في مصلحة الدولة المصرية وهو تحريض ضد الدولة، وأن هذه الدعوات موجهة لتشوية صورة مصر.
- ❖ اتفقت أطروحات جميع صحف الدراسة على إظهار فرحة الشعب بالاستفتاء حول التعديلات الدستورية ٢٠١٩، والإقبال الكثيف من فئات الشعب المصري المختلفة، وأن اللجان كانت ممتلئة بالشباب والنساء والرجال والأطفال، وأن الشعب يعلم حجم الإنجازات التي قامت بها الدولة.
- ❖ اتفقت أطروحات جميع صحف الدراسة في ظهور الأدوار الإيجابية والصفات الإيجابية للجيش والشرطة كقوى فاعلة في الخطاب تمثلت في إبراز الجهد المبذول في حماية وتأمين وتنظيم العملية الانتخابية والعمل على راحة الجميع وتيسير عملية الاستفتاء.
- ❖ اتفقت كثير من أطروحات جميع صحف الدراسة على ظهور الرئيس السيسي بصورة إيجابية وأدوار إيجابية كقوى فاعلة في الخطاب تمثل ذلك بالدفاع عنه وأن الأربع سنوات

غير كافية على الإطلاق، ليستكمل الرئيس إنجازاته وأن الرئيس ليس له علاقة بالتعديلات الدستورية إنما هي من اقتراح البرلمان.

- ❖ اتفقت صحف الدراسة على الدور الإيجابي للمصريين بالخارج في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ومشاركتهم الكبيرة والحرص الكبير على الذهاب إلى مقرات الاستفتاء بالسفارات التى شهدت حضور أعداد كبيرة ومن فئات مختلفة، معبرين عن فرحتهم بالهتافات ورفع الأعلام المصرية.
- ❖ اتفقت جميع صحف الدراسة في خطابها عن التعديلات الدستورية على الدور السلبي والصفات السلبية لجماعة الإخوان تمثلت تلك الأدوار في الدعوات للمقاطعة وأنها تنفذ أجندات خارجية لإثارة الفوضى في مصر، وعلاقتها بتركيا وقطر، ومحاولات التأثير على الشارع المصري لرفض التعديلات الدستورية ٢٠١٩ ونشر الشائعات.
- ❖ قدمت جميع صحف الدراسة أدواراً إيجابية وصفات إيجابية للبرلمان المصري ورئيس البرلمان الدكتور على عبدالعال وذلك بإبراز الجهد المبذول في الحوار المجتمعي حول التعديلات الدستورية ٢٠١٩ وإفساح المجال للمعارضة والاستماع لجميع الآراء المؤيدة والمعارضة، والرد على التساؤلات حول التعديلات وشرحها وتفسيرها.
- ❖ كشفت الدراسة أن صحيفة " الشروق " قدمت الآراء المعارضة للتعديلات الدستورية ٢٠١٩ سواء داخل البرلمان أو خارجه بشكل أوضح وبعدد أكثر في أطروحاتها، تمثل ذلك أيضاً في آراء بعض الكتاب بجريدة الشروق، وذكرت الصحيفة أيضاً بعض الأدوار السلبية للبرلمان مثل انتقاء من وصفوا المعارضين للتعديلات بأنهم غير مصريين.
- ❖ أوضحت الدراسة أن جريدة "الشروق" كانت الأكثر رفضا للتعديلات الدستورية ٢٠١٩ وانتقادها من خلال بعض كتاب المقالات، الذين عبروا صراحة عن رفض التعديلات الدستورية ٢٠١٩ واعتبروها تجاوزاً دستورياً لا يصح الاستفتاء عليه، وعدم تمكين المعارضة المدنية من أن تعرض الأسباب التى تدعوها للتصويت بلا.

- ❖ أظهرت الدراسة التأييد المطلق والكامل للتعديلات الدستورية بجريدة " الأهرام " والدعوة صراحة للتصويت " بنعم " في معظم أطروحات الصحيفة حول التعديلات الدستورية ٢٠١٩.
- ❖ أوضحت الدراسة أن جريدة " الوفد " تشابهت إلى حد كبير في خطابها عن التعديلات الدستورية ٢٠١٩ مع جريدة " الأهرام "، تمثل ذلك في عرض الكثير من صور المشاركة الكبيرة من الشعب والتأكيد على ضرورة الموافقة على التعديلات الدستورية ٢٠١٩ لاستكمال البناء.
- ❖ اتفقت صحف الدراسة على الدور الإيجابي للحكومة المصرية في التعديلات الدستورية، وذلك بإبراز الجهد المبذول من الوزراء والمحافظين في شرح التعديلات ومتابعتها والحث على المشاركة، وتواجدهم مع المواطنين، وقدمت جريدة "الشروق" دوراً سلبياً للحكومة في عدم إتاحة الفرصة الحقيقية للمعارضة وان هذا سيؤثر على الدولة بكل مكوناتها.
- ❖ قدمت الدراسة انتقاد لجريدة " الشروق " لبعض طرق الحشد أي حشد الناس على المشاركة أنها كانت تشبه في أحد جوانبها ما كان يفعله الحزب الوطني أو جماعة الإخوان في الانتخابات المختلفة حتى عام ٢٠١٢.
- ❖ كشفت الدراسة أن بعض أطروحات جريدة " الشروق " قدمت بعض الأدوار السلبية للرئاسة في أن التعديلات الدستورية الجديدة لم تضف جديداً من الناحية العملية إلى طبيعة نظام الحكم، فالسائد هو تفوق السلطة التنفيذية على كل السلطات الأخرى وستستمر سياسة القبضة القوية في مصر.
- ❖ كشفت نتائج الدراسة عن وجود تنوع وتعدد في القضايا التى تناولها الخطاب الصحفي في الصحف الثلاث حول التعديلات الدستورية ما بين قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية، وشرح التعديلات الدستورية، وجلسات الحوار المجتمعي داخل البرلمان، وتأييد ومعارضة التعديلات الدستورية، والتصريحات والمؤتمرات والندوات، والاستفتاء على الدستور في الخارج، والجهود الحكومية، والاهتمام العالمي للتعديلات الدستورية،

ومحاولات تشويه الاستفتاء، والحماس الوطني والمشاركة الإيجابية، والمسيرات واللافتات المؤيدة والداعمة للتعديلات.

- ❖ كشفت دراسة الخطاب الصحفي " للشروق " انتقادها الدائم لهامش التعبير عن الرأي المعارض للتعديلات الدستورية أنه كان قليلاً سواء في وسائل الإعلام أو الحكومة أو حتى البرلمان، وأوضح الخطاب بالشروق أن البرلمان استمع للآراء المعارضة ولكنه لم يفسح المجال بشكل كبير لها، وحتى في الشارع المصري لم تظهر المعارضة، وأن هذه المعارضة شيء في مصلحة الدولة.
- ❖ اتفقت صحف الدراسة على الأدوار الإيجابية لمؤسسات الدولة في متابعة التعديلات وتنظيم المسيرات لحث المواطنين على المشاركة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وتوفير كافة وسائل الراحة للمواطنين، وكذلك الاتفاق على القضاء المصري ودوره الفعال في عملية الاستفتاء.
- ❖ أظهرت الدراسة أن خطاب صحيفة " الوفد " ركز على إظهار وإبراز دور حزب الوفد في تأييد التعديلات الدستورية ٢٠١٩ في عدة أطروحات، وإبراز المؤتمرات والندوات التى نظمها الحزب، والدعوة إلى الموافقة على التعديلات الدستورية ٢٠١٩، وأهميتها في استقرار الدولة واستكمال البناء وتطور الدولة المصرية.
- ❖ أوضحت الدراسة أن خطاب الصحف الثلاث أظهر دور الأحزاب السياسية في الموافقة على التعديلات الدستورية ٢٠١٩ والدعوة إلى المشاركة الإيجابية وأن الأحزاب لعبت دوراً كبيراً في حشد وتعبئة المواطنين للمشاركة في الاستفتاء، وأيضاً إظهار بعض الأحزاب التى رفضت التعديلات الدستورية والتي كانت عددها قليل جداً مقارنة بالمؤيدين.
- ❖ كشفت الدراسة أن الصحف الثلاث قدموا عرضاً لوجهتي النظر المؤيدة والمعارضة للتعديلات الدستورية، وكانت في جريدة " الشروق " الأكثر، حيث عرض خطاب الشروق وجهة النظر المعارضة أكثر من جريدتي الأهرام والوفد، فالأهرام أظهرت وجهة النظر المعارضة بشكل ضئيل جداً ولم يتم التركيز عليه مثلما ظهر بالشروق، أما جريدة " الوفد

" فظهرت وجهة النظر المعارضة للتعديلات بنسبة قليلة أيضاً لكنها أقل من الشروق وأكثر قليلاً من جريدة الأهرام.

- ❖ كشفت الدراسة أن تأييد التعديلات الدستورية ٢٠١٩ كان الأكثر بجريدة الأهرام تلتها في ذلك جريدة الوفد ثم جريدة الشروق، واتفقت الصحف الثلاث على أن الموافقة نابعة من أن الوطن يمر بمرحلة صعبة، وان مد الفترة للرئيس بواقع عامين لتصبح ستة سنوات، تحقق العدل الإلهي، ليستكمل الرئيس عبد الفتاح السيسي إنجازاته، ويجني ثمار القرارات التى اتخذها طيلة السنوات الماضية.
- ❖ توصلت الدراسة إلى اتفاق الصحف الثلاث على تقديم أدلة وشواهد وتواريخ يأتي في المرتبة الأولى من مسارات البرهنة العقلية يلي ذلك دلالات الألفاظ، ثم عرض وجهتي النظر ،ثم الاقتباس ثم التكرار ثم الاعتماد على أرقام وإحصاءات.
- ❖ كشفت الدراسة أن المبالغة والتهويل أكثر مسارات البرهنة العاطفية التى استخدمها منتجو الخطاب في الصحف الثلاث يلي ذلك الشعارات والرموز ثم استخدام الأساليب الإنشائية ثم الدلائل الغيبية.
- ❖ أظهرت الدراسة استخدام جريدة الأهرام لمخاطبة العواطف والغرائز من مسارات البرهنة العاطفية أكثر من جريدتي الشروق والوفد.
- ❖ كشفت الدراسة أن المرجعية القانونية كان لها البروز الأكثر في خطاب الأهرام يليها المرجعية السياسية ثم التاريخية ثم الاقتصادية ثم الاجتماعية ثم الأمنية ثم الدينية.
- ❖ أوضحت الدراسة أن المرجعية السياسية كان لها البروز الأكثر في خطاب جريدتي الوفد والشروق يلي ذلك المرجعية التاريخية ثم القانونية ثم الاقتصادية ثم الأمنية ثم الاجتماعية ثم الدينية.
- ❖ توصلت الدراسة إلى أن خطاب جريدة الوفد غلب عليه الخطاب الدفاعي ثم التحريضي ثم الهجومي ثم العاطفي، أما خطاب جريدة الأهرام فغلب عليه الخطاب العاطفي ثم الدفاعي ثم الهجومي ثم التحريضي، وخطاب جريدة الشروق غلب عليه الهجومي ثم الدفاعي ثم التحريضي ثم العاطفي.

- ❖ أكدت نتائج الدراسة على اتفاق الصحف الثلاث في خطابهم الصحفي على ضرورة المشاركة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية ٢٠١٩ والإدلاء بالصوت وإبداء الرأي. فحرصت الصحف الثلاث على ضرورة التوجه إلى صناديق الاقتراع وذلك لإظهار الديمقراطية وأن هذا من مظاهر تحضر الأمم، وأوضحت في خطابها أن المشاركة.. واجب وطني، وحق لجميع المواطنين.
- ❖ كشفت الدراسة علاقة التأثير والتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية بتوجهات الصحف الثلاث وإن غلب التوجه الحزبي على صحيفة الوفد، والتوجه المختلف لجريدة الشروق في جرأة الطرح والمعارضة، وتوجه جريدة الأهرام في مساندة الحكومة وتوجهاتها الرسمية، فذلك يعد أمراً طبيعياً، وهذا يؤكد العلاقة الوثيقة بالبيئة الداخلية لكل صحيفة، وانعكس ذلك في خطابهم الصحفي.
- ❖ أظهرت الدراسة استخدام اللغة الفصحى في معظم وغالبية الاطروحات، وظهرت الفصحى المبسطة في بعض الكتابات، وكان للغة العامية ظهور ملحوظ أيضا في بعض الاطروحات خاصة عند عرض بعض مقولات الآخرين أو أمثلة شعبية أو ما تحدث به بعض فئات الشعب عن التعديلات الدستورية ٢٠١٩ وذلك في صحف الدراسة الثلاث، وهذا بالطبع ليساعد على جذب القارئ وتشويقه للقراءة ودفعاً للملل، ويحدث تفاعلاً عقلياً وعاطفياً بين الكاتب والقارئ والمضمون المقدم له.
- ❖ كشفت الدراسة أن صحيفتي " الأهرام " و " الوفد " غلب عليهما الاتجاه المؤيد للتعديلات الدستورية ٢٠١٩، أما جريدة الشروق فغلب عليها الاتجاه المحايد للتعديلات الدستورية ٢٠١٩.
- ❖ كشفت الدراسة عن تقدم التقارير الصحفية المصورة بجريدة الأهرام ثم يلي ذلك المقالات الصحفية ثم الحوارات، ثم التحقيق والكاريكاتير ثم بريد القراء، أما جريدتي الوفد و الشروق فغلب عليهما المقالات الصحفية المصورة ثم التقارير الصحفية المصورة ثم الحوار وهو ما تم الاعتماد عليه في تحليل الخطاب الصحفي للصحف الثلاث.

- ❖ كشفت الدراسة عن اعتماد الصحف الثلاث في مصادرها على المندوب والمراسل والكاتب وتلك مصادر أساسية لا غني عنها لأي صحيفة وهي تتفق وطبيعة الحدث وإمكانية قيام تلك المصادر بدورها في إمداد صحفهم بالمعلومات والوقائع حول التعديلات الدستورية ٢٠١٩ والاستفتاء عليها.
- ❖ اظهرت الدراسة أيضاً اهتمام وكالات الأنباء ووسائل الإعلام المختلفة، الأجنبية والعربية في حصولها على المعلومات التي تتعلق بالتعديلات الدستورية ٢٠١٩ والاستفتاء عليها، على اعتبار أن هذا الحدث يمثل شكلاً من أشكال ممارسة الديمقراطية والإصلاح السياسي في مصر خاصة.
- ❖ أظهرت الدراسة حرص الصحف الثلاث " محل الدراسة " على استخدام العناوين العريضة والممتدة في خطابها الصحفي وكذلك العناوين العمودية، وهذا يتناسب وأهمية الحدث في الصحف الثلاث. فكان من الضروري ان تحرص كل صحيفة على إبراز كل ما يتعلق بالتعديلات الدستورية ٢٠١٩ والاستفتاء عليها وهو ما يتفق مع طبيعة العناوين العريضة والممتدة.
- ❖ أوضحت الدراسة استخدام الصحف الثلاث محل الدراسة للصور الموضوعية بكثرة في تقديمها لمضمون الخطاب الصحفي للتعديلات الدستورية ٢٠١٩ وهو ما يتفق مع الحدث نفسه، فقد حرصت كل الصحف على تقديم صور اللقاءات الجماهيرية بالمواطنين والتجمهر أمام اللجان فرحين رافعين الأعلام المصرية والأطفال قد رسموا على وجوهم علم مصر، والشباب يرتدي " تيشرتات " قد كتب عليها " تحيا مصر "... وحافلات مكتوب عليها " انزل .... شارك ... قول رأيك "، حيث أظهرت الصور اللافتات التى ملأت الشوارع والشعارات التى تحث المواطنين على المشاركة، وصور لسيدات يحملن أطفالهن الرضع وذهبن إلى اللجان للإدلاء بأصواتهن، وصور تعبر عن فرحة وزغاريد ورقص، حيث عبرت الصحف بتلك الصور عن المشاركة الكبيرة والإيجابية من المصريين، وكان هذا في الصحف الثلاث، ولكن الأكثر في ذلك هي جريدتي الأهرام والوفد ثم الشروق، وظهرت أيضاً الصور الشخصية للمسئولين وبعض الشخصيات.

المراجع:

القرآن الكريم

١. الأهرام، مقال للكاتب: أشرف محمود، بعنوان: "الدساتير تحترم لكنها ليست مقدسة!"٢١ أبريل ٢٠١٩ ص١٠).

٢. الأهرام، مقال للكاتب مريد صبحي ، بعنوان : إجراءات تعديل الدستور المصري ، الجمعة ١٥ فبراير ٢٠١٩

٣. هويدا مصطفى، استطلاع آراء عينة من النخبة السياسية والإعلامية حول التغطية التليفزيونية لانتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠، في: المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد الأول، المجلد الثاني، يناير – مارس ٢٠٠٠).

٤. عزة حسن توفيق المراكبي، أطر تقديم الأزمات السياسية والاجتماعية وصورة القوى الفاعلة المتضمنة بها في تغطية الصحافة المصرية خلال الفترة ٢٠١٢٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠١٧).

٥. آمال عامر، موقف الإعلام الأمريكي من قضية الإخوان المسلمين في مصر: دراسة تحليلية لجريدة نيويورك تايمز، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع – الجزائر، العدد ٧، يونيو ٢٠١٦، ص ١٦٥١٨٦.

٦. عادل رفعت، قضايا الإرهاب والتطرف في الخطاب الصحفي المصري، دراسة تحليلية لعينة من مقالات الرأي المنشورة بجريدة الأهرام المصرية خلال عام ٢٠١٥م، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، المعهد العالي للإعلام بالشروق، العدد الأول يوليو ٢٠١٦، الجزء الثاني، ص ص ٢٩٥٣٤٤.

٧. باكينام حسن غراب، خطاب صحافة التيارات السياسية في مصر تجاه العدالة الديمقراطية وحقوق الإنسان، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠١٥ م).

٨. أسماء رشوان محمد، أطر تناول العلاقات المصرية الإثيوبية في الإعلام المصري: (دراسة تطبيقية للمضمون والقائم بالاتصال)، رسالة ماجستير، (جامعة المنيا: كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠١٩).

٩. هشام على محمد القطامية، رقابة الدستورية بين السياسة والقانون: دراسة مقارنة الأردن ومصر وفرنسا، رسالة دكتوراه، (جامعة عين شمس: كلية الحقوق قسم القانون العام، ٢٠١٩).

١٠. رنا محمد أبو اليزيد، مصداقية التغطية الخبرية في الصحافة المصرية لأحداث التحول الديمقراطي بعد ثورة ٢٥ يناير: دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة ماجستير، (جامعة المنصورة: كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠١٨).

١١. صالح عبد الرازق فالح، أثر التعديلات الدستورية في مرحلة الربيع العربي على الحياة السياسية في الأردن، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد ١١، ٢٠١٧، ص١١.

١٢. حسن أحمد حسن عبد العملي، تفعيل الدور الرقابي للمجالس الشعبية المحلية وأثر التعديلات الدستورية الأخيرة على ذلك: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة أسيوط: كلية الحقوق، قسم القانون الإداري، ٢٠١٧).

١٣. سمير محمد حسين " بحوث إعلامية " ط ٣ (القاهرة: عالم الكتب ١٩٩٩).

١٤. محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية ـ القاهرة ـ عالم الكتب ـ ط١ سنة ٢٠٠١ ص٣٠٢.

١٥. ابن منظور " لسان العرب – مادة "خطب".

١٦. أحمد عبدالله الطيار ٢٠٠٥، "تأويل الخطاب الديني في الفكر الحداثي الجديد"، حولية كلية أصول الدين القاهرة، العدد ٢٢، المجلد الثالث، ص ١٢.

١٧. يعكس الخطاب الإعلامي عملية الصراع والهيمنة عبر الإقناع وتزييف وعي الجماهير فهو من أهم مؤسسات التشكيل الثقافي ، ولا نجافي الحقيقة إذا قلنا إن جميع

مصادر التشكيل الثقافي على تنوعها أصبحت بحوزة الإعلام (عكاشة ٢٠٠٧ ، ص ٤٤) .

١٨. ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، باب العين واللام، ١٠٩/٤.

١٩. الفراهيدي: العين، باب العين واللام والميم ١٥٢/٢.

٢٠. سورة التغابن من الآية (١٨).

٢١. سورة يس من الآية (٨١).

٢٢. سورة المائدة من الآية (١٠٩).

٢٣. ابن منظور: لسان العرب، مادة عين ١٢/ ٤٨٤، ٤٨٦.

٢٤. الجوهري: الصحاح، مادة علم ١٩٩٠/٥.

٢٥. سورة القصص الآية (٥١).

٢٦. البخاري: صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ١٧٠/٤، ح (٣٤٦١).

٢٧. ابن منظور: لسان العرب، مادة عين ٤٨٧/١٢، الكوفي: الكليات، ص ٢٣٠.

٢٨. الكوفي: الكليات، ص ١٤٨.

٢٩. عبد العزيز العبادي،ميشيل فوكو،المعرفة والسلطة، بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع، ص ٢٠.

٣٠. الصناعات الثقافية هي كل الأجهزة المادية والطاقات البشرية التي تجسم الآثار الفنية والإبداعية والنتاجات الثقافية في صورتها المحسوسة فتنسخها أو تنشرها أو توزعها حسب مقاييس صناعية وتجارية لغاية تنمية وتطوير الثقافة، وتستند هذه الصناعات على صناعات تحتية كبيرة صناعية واقتصادية. أنظر للمزيد من التفاصيل، الحبيب الإمام، صناعة الثقافة والاحتكار العالمي، مجلة العربي، العدد ٤٣٤، جانفي ١٩٩٥، ص ٣١ وما بعدها.

٣١. نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة، رقم ٢٦٥، ٢٠٠١، ص ٤٣٣.

٣٢. المجلة العربية للإعلام والاتصال، خطاب "الأزمة المالية العالمية" في الصحافة العربية: الإخراج والتمثل، د. منصور مبارك ميغري، أستاذ مشارك جامعة الملك سعود، و د. ناصر عبد الله الغالي، أستاذ مشارك جامعة الملك سعود. ص ٢٧٣٢٧٥.

٣٣. انظر العبارات التي تعرف بها الصحف نفسها من قبيل "صحيفة يومية إخبارية شاملة".

٣٤. يعتبر هذا مبدأ كلياً في المقاربات التداولية لاسيما الحجاجية منها. انظر: باتريك شارودو معجم تحليل الخطاب، ترجمة المهيري وصمود (المركز الوطني للترجمة تونس ٢٠٠٨)، المواد الآتية: عمل اللغة ص ٢٠٢٥، الحجاج ص ٦٨.

٣٥. مارلين نصر، مرجع سابق، ص ٥٣ – ٥٤.

٣٦. محمد علي محمود شومان، تطور فكرة القومية العربية في الصحافة المصرية: ١٩٢٤١٩٥٢ رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٠)، ص ٢٣.

٣٧. مارلين نصر، مرجع سابق، ص ص ٥٣ – ٥٤.

٣٨. فتحي فكري، الدستور: طرق الإصدار .... إجراءات التعديل، سلسلة مفاهيم الشهرية ع٣٠ يونيو ٢٠٠٧ (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٧) ص٥.

٣٩. فائقة الرفاعي، رؤية في دستور جمهورية مصر العربية: تعديل أم تغيير. ط١ (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧) ص٩.

٤٠. أحمد فتحي سرور، "دراسة في منهج الإصلاح الدستوري: خصائص الدستور كنظام قانوني" مجلة مجلس الشعب، ع٣٧، أغسطس ٢٠٠٦، ص٤.

٤١. أحمد محمد أمين، مرجع سابق، ص١٠.

٤٢. فتحي فكري، الدستور: طرق الإصدار ... إجراءات التعديل، سلسلة مفاهيم الشهرية، ع٣٠ يونيو ٢٠٠٧ (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص٥، ٦.

٤٣. فائقة الرفاعي، مرجع سابق، ص ١١، ١٢.

٤٤. المرجع السابق، ص ٩، ١٠.

٤٥. بهي الدين حسن، وآخرون، وطن بلا مواطنين، التعديلات الدستورية في الميزان، ط١، سلسلة قضايا الإصلاح (١٦) (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧)، ص ص ٢٢، ٢٧.

46. **Soumia Bardhan, Egypt, Islamists, and the Internet: The Case of the Muslim Brotherhood and Its Rhetoric of Dialectics in Ikhwanweb, Digest of Middle East Studies, Vol. 23, No. 2, 2014, P. 235261.**
47. http://www.alnoor.se/article.asp?id=168682
48. **(1) macdonaell, 1987, Theroies of Discourse An Introduction, uk, bsil kegnanpaul, p2.**
49. **(1)Patrick Charaudeau,2006,** http://semen.revues.org/document2793.html**.**
50. **Patrick Charaudeau,2006,** http://semen.revues.org/document2793.html
51. **Gillian Brown and George Yule, Op. cit., P. 108.**
52. **B. Grant Colin" Destabilizing Social Communication Theory" Culture &Society, Vol. 20, No. 6 (2003) 95119,p118.**